

Distr.: General
30 March 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الجزء الثالث عشر

حساب التنمية

الباب 35

حساب التنمية

* A/77/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270422 110422 22-04729 (A)



المحتويات

الصفحة

3	تصدير
4	ألف - التوجه العام
10	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023
	المرفقات
13	الأول - المشاريع المقترحة تمويلها من حساب التنمية (للفترة 2023-2026)
	الثاني - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الاستشارية والرقابية
37	
39	الثالث - ولايات حساب التنمية

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

تسترشد مشاريع حساب التنمية البالغ عددها 22 مشروعا المقترحة في هذه الملزمة من الميزانية بالموضوع العام للشريحة الخامسة عشرة من حساب التنمية المتعلق بموضوع "دعم الدول الأعضاء للتصدي لخطر اتساع نطاق عدم المساواة في مجال التعافي بعد الجائحة من خلال دعم سياساتي شامل ومرن لا يترك أحدا خلف الركب".

وتكتسي الشراكات بين الكيانات المنفذة الـ 10 التابعة لحساب التنمية والشراكات مع الشركاء الآخرين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها أهمية حاسمة لتنفيذ المشاريع المقترحة. وستعمل جميع المشاريع جنبا إلى جنب مع مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وستستند إلى طلبات واضحة للحصول على المساعدة من البلدان المستفيدة من المشاريع وطلبات موجهة من خلال العمليات الحكومية الدولية.

وواصل حساب التنمية والكيانات المنفذة التابعة له تقديم المساعدة طوال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، سواء من خلال تكييف المشاريع الجارية أو من خلال بدء تنفيذ خمسة مشاريع مشتركة قصيرة الأجل لدعم الدول الأعضاء في مواجهة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. ويقوم حساب التنمية والكيانات المنفذة التابعة له أيضا بتطبيق الدروس المستفادة والأدوات التي وضعت خلال الجائحة، مثل طرائق التعلم الإلكتروني ووسائل الإيصال الافتراضية والمختلطة، وإدماجها في المشاريع المقترحة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة حيثما أمكن ذلك.

ولا تزال التقييمات على مستوى المشاريع والبرامج تشكل جزءا مهما من نهج حساب التنمية. وهي أساسية لضمان استخلاص الدروس المستفادة من المشاريع السابقة وإدماجها في المشاريع المقبلة.

وتبين هذه الملزمة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 الولايات الموكلة إلى الأمانة العامة والتوصيات الواردة من العمليات الحكومية الدولية.

(توقيع) ليو جنمن

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

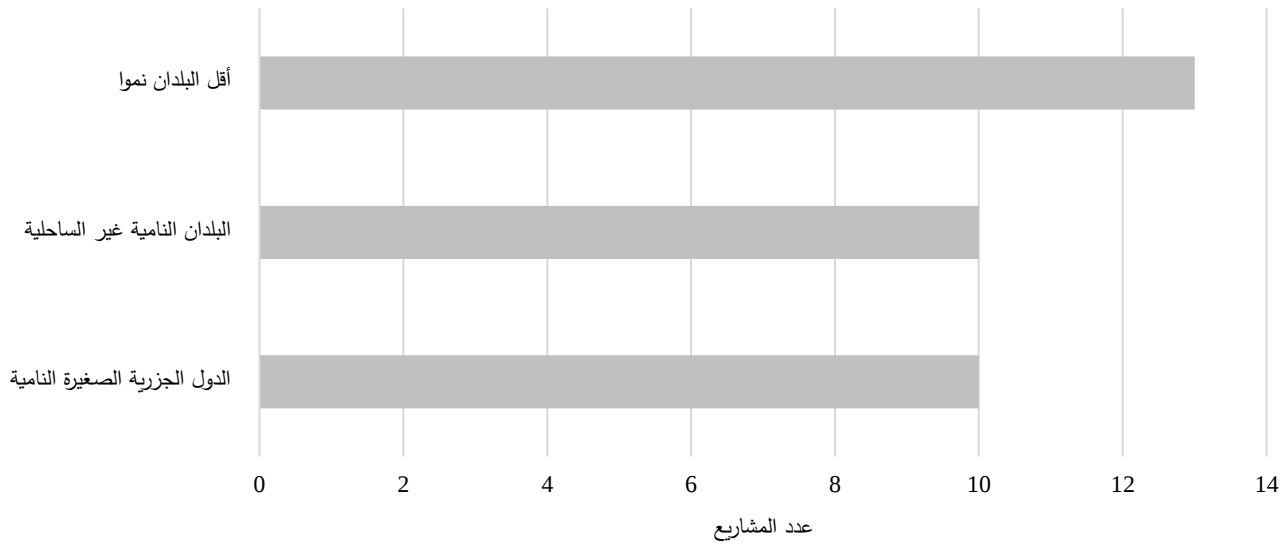
35-1 أنشأت الجمعية العامة حساب التنمية في عام 1997 بموجب قرارها 12/52 بآلية لتمويل مشاريع تنمية القدرات التي تنفذها الكيانات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتستند جميع المشاريع الممولة من خلال حساب التنمية إلى الولايات والمزايا النسبية للكيانات الـ 10 المسؤولة عن التنفيذ.

35-2 ويقدم حساب التنمية الدعم إلى البلدان النامية في تنفيذها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 استجابةً للاحتياجات والطلبات التي تعرب عنها الدول الأعضاء، وكذلك للتوصيات والقرارات المتخذة في سياق العمليات الحكومية الدولية والهيئات الإدارية المختصة في الكيانات المسؤولة عن التنفيذ.

الاستراتيجية

35-3 يزود حساب التنمية كياناته الـ 10 المسؤولة عن التنفيذ غير المقيمة في غالبيتها بالقدرة على تفعيل الكم الضخم من المعارف والخبرات الذي بحوزتها لتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات إلى بلدان مستفيدة وجهات ذات مصلحة مختارة. وتوفر المشاريع المدعومة من خلال الحساب جسراً بين الخبرة المعيارية والتحليلية للمقر وتنمية القدرات المستدامة في الميدان. ومن خلال الدعم الذي يقدمه الحساب، يمكن للكيانات المسؤولة عن التنفيذ أن تتابع العمليات الحكومية الدولية وأعمالها التحليلية من خلال مشاريع ملموسة على الصعد القطري ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وتدعم معظم المشاريع المقترحة من الشريحة الخامسة عشرة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، أي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويبين الشكل الأول من الباب 35 عدد المشاريع الداعمة لبلدان ذات احتياجات خاصة. ومن المرجح أن تزداد هذه الأعداد مع وضع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ الصيغة النهائية لقائمة البلدان المستفيدة من مشاريعها. وقد أشارت بعض المشاريع بالفعل إلى أن تركيزها يقتصر على هذه المجموعة من البلدان، مثل المشروع بء، الذي يركز على الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمشروعين هاء وطاء، اللذين يركزان على أقل البلدان نمواً.

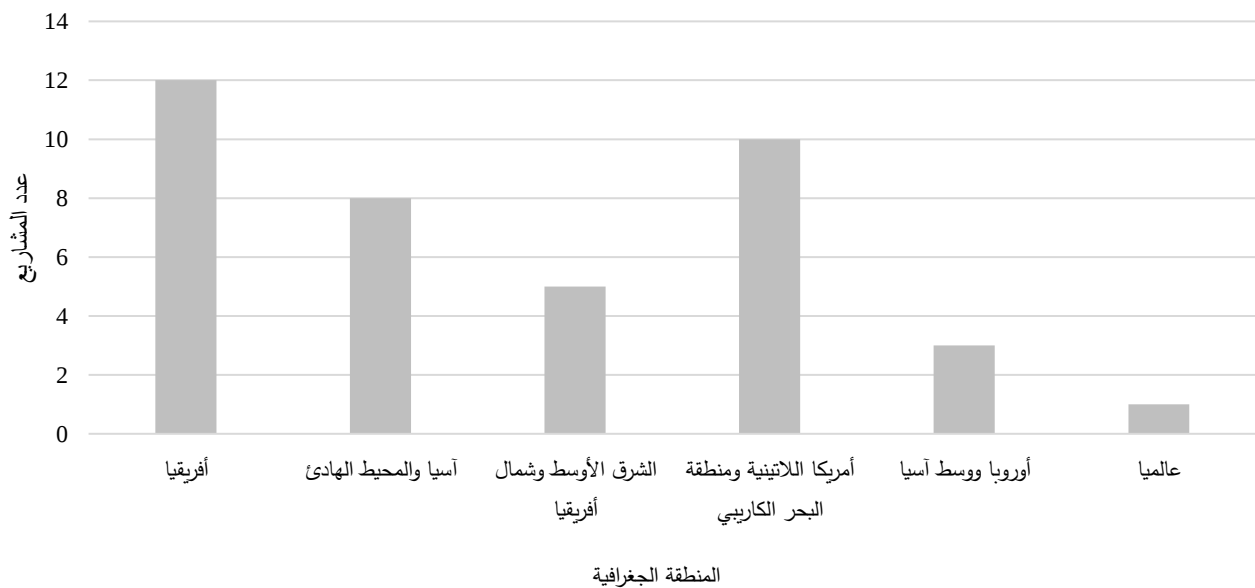
الشكل الأول من الباب 35
المشاريع الداعمة لبلدان ذات احتياجات خاصة^(أ)



(أ) يمكن أن تضم المشاريع بلدانا مستفيدة من مجموعات متعددة، ويمكن أن تنتمي بعض البلدان ذات الاحتياجات الخاصة إلى مجموعتين.

35-4 ويبين الشكل الثاني من الباب 35 الكيفية التي توزع بها في مختلف المناطق المشاريع المقترحة التابعة للشريحة الخامسة عشرة. وفي حين أن المشاريع مقترحة لجميع مناطق العالم، فإن أفريقيا، كما كان الحال في الماضي، لا تزال تحظى بأكثر عدد من المشاريع المقترحة.

الشكل الثاني من الباب 35
عدد المشاريع حسب المنطقة الجغرافية^(أ)



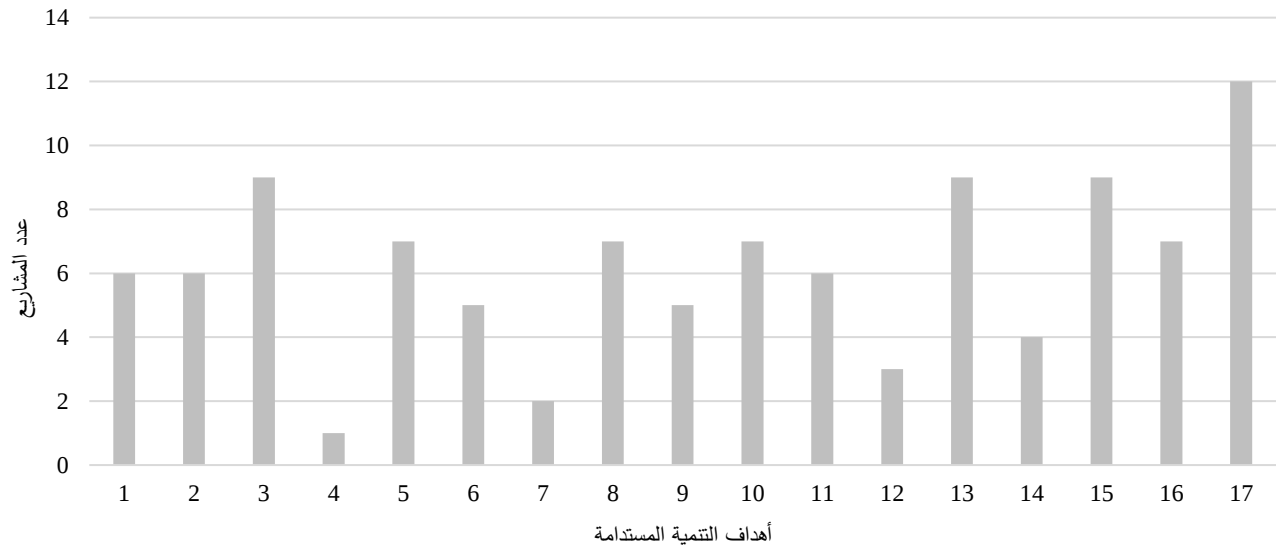
(أ) يمكن أن يسهم مشروع واحد في أكثر من منطقة.

35-5 ويبرز عدد من مجالات التركيز بين المشاريع المقترحة التابعة للشريحة الخامسة عشرة، مثل التركيز على حماية البيئة والتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (المشاريع جيم وحاء وطاء وكاف ونون)، وعلى تعزيز النظم لتكون أفضل استعدادا للاستجابة للأزمات مثل كوفيد-19 (المشروعان واو وعين)، وعلى الوصول العادل والشامل إلى الرعاية الصحية (المشروعان فاء وصاد). بالإضافة إلى ذلك، تركز المشاريع المقترحة على كل من التعافي من جائحة كوفيد-19 (المشاريع باء وزاي ولام) وعلى تعزيز الأطر والسياسات والممارسات من أجل زيادة المرونة والإنصاف بعد الجائحة (المشاريع ألف ويا وسين وقاف).

35-6 ويمثل حساب التنمية مرفقا تشغيليا لتجريب نهج التنمية التي تختبر الأفكار الجديدة، مع التركيز على إدماج الخبرات الوطنية في المشاريع لكفالة المسؤولية الوطنية عن نتائج المشاريع وكفالة استدامتها. ويوفر الحساب كذلك آلية لتعزيز تبادل ونقل المهارات والمعارف والممارسات السليمة بين البلدان المستفيدة، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتضمن المشاريع نهجا مبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أي شخص خلف الركب في أعقاب جائحة كوفيد-19، بما في ذلك مشاريع بشأن الإدارة المبتكرة لشحنات الإغاثة وتيسير التجارة أثناء الكوارث (المشروع واو)، ورصد التنوع البيولوجي وتقييم أثره على نحو مبتكر في غابات الأمازون المطيرة (المشروع كاف)، وسلاسل القيمة الدائرية للمنتجات الحرجية (المشروع نون)، واستخدام التنبؤات وتحليل الاتجاهات الكبرى لدعم صنع القرار بشأن أهداف التنمية المستدامة (المشروع تاء). وتسهم المشاريع في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الشكل الثالث من الباب أدناه، مع وجود عدد ملحوظ من المشاريع التي تسهم في الهدف 17 المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، وكذلك الهدف 3 المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي، والهدف 15 المتعلق بالحياة على الأرض.

الشكل الثالث من الباب 35

إسهام مشاريع الشريحة الخامسة عشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة



35-7 وتراعي مشاريع حساب التنمية المنظورات الجنسانية بهدف دعم الدول الأعضاء في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين. وتراعى أيضا الجوانب المتعلقة بالإعاقة في تصميم المشاريع عندما تكون ملائمة وذات مغزى. وتحدد المبادئ التوجيهية الخاصة بحساب التنمية والمتعلقة بوضع وثائق المشاريع أنه ينبغي استخدام نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية ويركز على الناس. ويشمل هذا النهج النظر في كيفية تأثير القضايا التي ستعالجها المشاريع على النساء

والرجال والفتيات والفتيان وما إذا كانت هناك فئات من الأشخاص، من قبيل الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن واللاجئين والمهاجرين، قد تكون أكثر ضعفاً أو تتأثر بشكل غير متناسب أو يعتبر أنها تركت خلف الركب. ويطلب إلى الكيانات المنفذة أن توضح كيف ولماذا تتأثر هذه الفئات بشكل مختلف وأن تدرج هذا الإيضاح في إطار نتائج المشروع حيثما أمكن ذلك. فعلى سبيل المثال، يقر المشروع المقترح للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الوصول العادل إلى خدمات المياه والصرف الصحي للجميع (المشروع سين) بأن إدماج المنظور الجنساني هو أمر لا غنى عنه لضمان أن تكون خدمات المياه والصرف الصحي كافية ومقبولة بالنسبة لجميع المستعملين وألا تسهم في ارتكاب ممارسات تمييزية، ولا سيما في المؤسسات التعليمية. وبالمثل، يبرز مشروع اللجنة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقترح بشأن النظم الصحية القادرة على الصمود وذات التغطية الصحية الشاملة (المشروع فاء) التآزر البالغ الأهمية بين معالجة انعدام المساواة والتمييز اللذين تعاني منهما فئات سكانية محددة (الأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء، والأطفال، وكبار السن، وجماعات السكان الأصليين، والمهاجرون) وضمان حصولهم على الرعاية الصحية، مع مراعاة احتياجاتهم الخاصة.

8-35 وتمثل الشراكات جزءاً أساسياً من تنفيذ مشاريع حساب التنمية. وستتخذ جميع المشاريع المقترحة بالتعاون مع شركاء من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، فضلاً عن الحكومات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية لكفالة أن تكون المشاريع قائمة على الاحتياجات وتوفر القدرات والموارد العالمية والإقليمية للبلدان بطريقة منسقة.

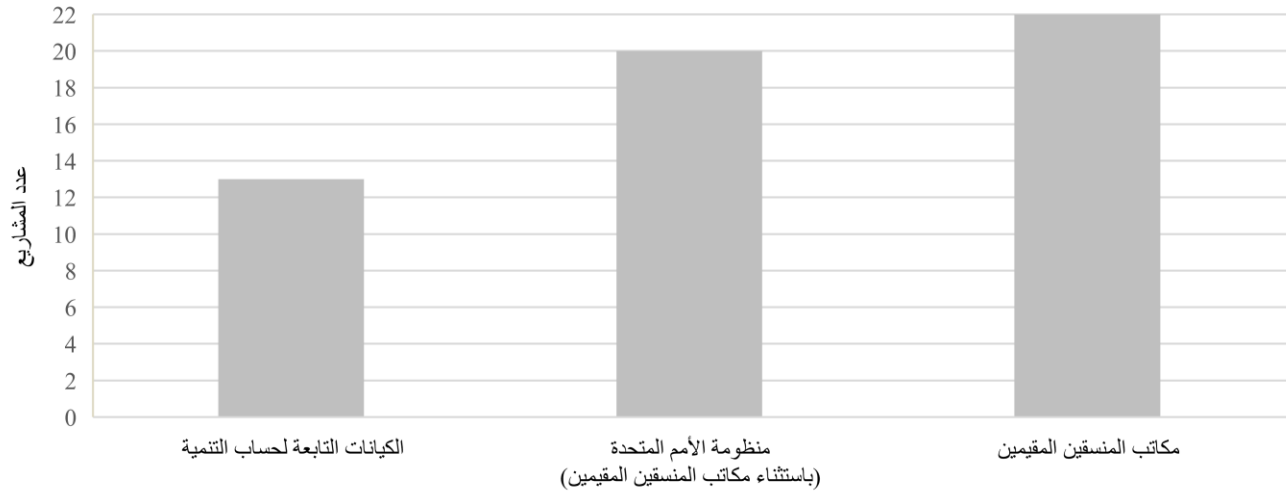
9-35 ويدعم حساب التنمية بشكل كامل التنسيق والتكامل مع مكاتب المنسقين المقيمين، وستعمل معها عن كثب جميع المشاريع المقترحة. ولدى العديد من الكيانات المنفذة أيضاً آليات تنسيق داخلية قائمة مع مكاتب المنسقين المقيمين. وتقدم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - التي ترأسها نائبة الأمين العام، ويشترك في قيادتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبمشاركة جميع كبار مسؤولي الأمانة العامة ومكاتب المنسقين المقيمين وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، التوجيه الاستراتيجي على نطاق المنظومة، بما في ذلك أنشطة تنمية القدرات التي تشمل مكاتب المنسقين المقيمين، والأمانة العامة، وغير ذلك من الكيانات التابعة للأمم المتحدة، من أجل كفالة الاتساق. وعلاوة على ذلك، فإن مكتب إدارة برامج تنمية القدرات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي يوجد فيه فريق إدارة البرامج التابع لحساب التنمية، على اتصال بشكل روتيني بمكاتب المنسقين المقيمين، وذلك من أجل تنسيق الجهود، بسبل منها أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، التي تدرج في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية على الصعيد القطري أنشطة تكاملية لتنمية القدرات تنفذ من خلال حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني. وهذا التعاون مهم لترتيبات التنسيق على المستوى القطري ولتنفيذ مشاريع حساب التنمية، وهو يكفل أيضاً أن تلبى المشاريع الاحتياجات المحلية وأن تستند إلى قدرات منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع في البلدان المستفيدة من المشاريع. وتدعم هذه الترتيبات التعاونية أيضاً استدامة التدخلات الجارية في إطار المشاريع بعد انتهاء المشروع.

10-35 وكما هو مبين في الشكل الرابع من الباب 35، ستتخذ جميع مشاريع الشريحة الخامسة عشرة في شراكة مع مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسينفذ ما يقرب من 90 في المائة من المشاريع بالتعاون مع كيانات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن المرجح أن تتواصل زيادة عدد الشراكات مع وضع الصيغة النهائية للمشاريع عقب نظر الجمعية العامة في هذه الملزمة من الميزانية والمشاريع المقترحة فيها، وموافقتها عليها.

الشكل الرابع من الباب 35

الشراكات في مشاريع حساب التنمية^(أ)

(عدد المشاريع، بما في ذلك هذه الفئات من الشراكات)



(أ) يمكن لمشروع واحد أن يعمل في شراكة مع شركاء متعددين.

35-11 وبالإضافة إلى ترتيبات الشراكات المبينة أعلاه، ستشارك كيانات متعددة تابعة لحساب التنمية في قيادة خمسة من مشاريع الشريحة الخامسة عشرة. وهذه المشاريع هي: (أ) نمو اقتصادي شامل ومستدام في مجتمع لجميع الأعمار في فترة ما بعد كوفيد-19 في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المشروع ألف)، الذي ستشارك في تنفيذه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ و (ب) دعم التقدم الاقتصادي الهيكلي نحو خروج البلدان الأفريقية والآسيوية المؤهلة مسبقاً من فئة أقل البلدان نمواً والذهاب إلى أبعد من ذلك (المشروع هاء)، الذي سيشترك الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذه؛ و (ج) إعادة بناء نظم نقل وتنقل حضري آمنة ومستدامة ومرنة في المناطق النامية غير الساحلية في غرب البلقان ووسط آسيا (المشروع ياء)، الذي سيشترك في تنفيذه موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ و (د) حيز مالي حضري موسع ومرن من أجل التعافي الشامل والمرن من كوفيد-19 في أفريقيا (المشروع لام)، الذي ستشارك في تنفيذه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وموئل الأمم المتحدة؛ و (هـ) قياس التدفقات المالية غير المشروعة والحد منها (المشروع ميم)، الذي ستشارك في تنفيذه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

أثر الجائحة

35-12 كان لجائحة كوفيد-19 أثر على التنفيذ المقرر لمشاريع حساب التنمية في عام 2021، إذ حدثت من الفرص المتعلقة بطرائق التنفيذ التقليدية القائمة على الحضور الشخصي مثل تقديم الدورات التدريبية وعقد حلقات العمل بالحضور الشخصي والحلقات الدراسية والزيارات الميدانية والبعثات الاستشارية والحوارات والمشاورات المتعلقة بالسياسات، مما استلزم تكيف تنفيذ أنشطة تنمية القدرات من التنفيذ وجها لوجه إلى التنفيذ الافتراضي أو المختلط.

35-13 وحيثما أمكن، ستواصل المشاريع المقترحة لعام 2023 إدماج نهج تنفيذ جديدة وضعت استجابة للظروف التشغيلية المتغيرة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، وذلك على وجه التحديد من خلال مواصلة طرائق التعلم الإلكتروني، وإرفاقها بحلقات العمل القائمة على الحضور الشخصي. ويجري في المشاريع الجديدة المضي قدما بالدروس المستفادة من وسائل التنفيذ الافتراضية والمختلطة أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-19، مما يزيد من أوجه الكفاءة إلى أقصى حد ممكن عن طريق ترشيد الموارد المخصصة للسفر واستخدام الأدوات عبر الإنترنت والخبرات المحلية حيثما أمكن ذلك. وفي الوقت نفسه، يفترض أن تكون تلك الظروف التشغيلية قد تحسنت وتسمح بتنفيذ المشاريع المقترحة لعام 2023 من خلال النهج المستقرة من قبل أيضا. بيد أن أي تعديلات على النواتج المقررة تقتضيها الظروف على أرض الواقع ستجري عملا بأهداف المشروع واستراتيجياته وولايات الكيانات المنفذة، وسيبلغ عنها كجزء من معلومات التقرير المرحلي لحساب التنمية.

أنشطة التقييم

35-14 لا يزال التقييم يشكل جزءا بالغ الأهمية من برمجة حساب التنمية. وكانت وظيفة موظف التقييم (ف-4) المؤقتة في إطار هذا الباب ضرورية لتخطيط عملية التقييم المضطلع بها على مستوى البرامج للكيفية التي استجاب بها حساب التنمية لجائحة كوفيد-19، وتوفير التوجيه والدعم لعمليات تقييم المشاريع، واستخلاص الدروس المستفادة.

35-15 ومنذ الشريحة الحادية عشرة، تم اختيار المشاريع لأغراض التقييم على أساس أهميتها الاستراتيجية وصلتها بولايات الكيانات، و/أو الفجوات المعرفية الملحة و/أو النهج التي تتطوي على إمكانية التكرار أو التوسيع. واختير ما مجموعه 32 مشروعا من مشاريع الشريحة الحادية عشرة البالغ عددها 56 مشروعا، بما في ذلك نصف المشاريع على الأقل لكل كيان منفذ، تمشيا مع إطار تقييم حساب التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، عُُمِّت مذكرة توجيهية تكميلية على الكيانات المنفذة في أيلول/سبتمبر 2021 لتشجيع تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم المشاريع، إلى جانب الأمر الإداري الجديد بشأن التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة (ST/AI/2021/3)، الصادر في آب/أغسطس 2021.

35-16 وعقدت شبكة جهات التنسيق المعنية بالتقييم التابعة لحساب التنمية، التي تتألف من وحدات التقييم في الكيانات العشرة المسؤولة عن التنفيذ، أربعة اجتماعات افتراضية في عام 2021 لتبادل الدروس المستفادة والممارسات السليمة. وأعد نموذج موحد لتقارير تقييم المشاريع بالتشاور مع الشبكة، من أجل تحسين نوعية تقارير تقييم المشاريع تمشيا مع المتطلبات المبينة في المبادئ التوجيهية لتقييم المشاريع والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأمر الإداري. ويجري تجريب هذا النموذج في تقييمات مشاريع الشريحة الحادية عشرة بغية إدخال التحسينات اللازمة على نحو يعكس الخبرات المكتسبة في استخدامه.

35-17 ويجري حاليا تقييم البرنامج المتعلق بالإحصاءات والبيانات التابع للشريحة العاشرة، الذي تشترك في تنفيذه جميع الكيانات الـ 10 المنفذة التابعة لحساب التنمية، استنادا إلى الاختصاصات التي أقرتها اللجنة التوجيهية لحساب التنمية في أيار/مايو 2021. وقد أصبحت التقييمات الثلاثة التي يتألف منها التقييم شبه منجزة، ومن المتوقع في منتصف عام 2022 الانتهاء من إعداد تقرير نهائي يجمع نتائجها ويقدم توصيات على مستوى البرامج. ويجري حاليا التخطيط أيضا لتقييمات المشاريع الخمسة المشتركة القصيرة الأجل المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وستسهم تقييمات المشاريع هذه في التقييم الذي يجري على مستوى البرامج لاستجابة حساب التنمية لجائحة كوفيد-19، المقرر إجراؤه في عام 2023، وستسترشد بمعايير التقييم الشاملة والأسئلة التي وضعت بالتشاور مع الكيانات المنفذة.

35-18 وبالنسبة لعامي 2022 و 2023، سيركز حساب التنمية على تقييمات المشاريع الخمسة المشتركة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، التي ستعجز بحلول منتصف عام 2022. ويستخدم ما يقرب من 4 في المائة من الموارد في عمليات التقييم على مستوى المشاريع والبرامج.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023

19-35 على النحو المبين في الجدول 1-35، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2023 ما قدره 15 199 400 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصانا قدره 1 000 000 دولار (أو 6,2 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وتأتي التغيرات في الموارد نتيجة للتعديلات التقنية. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذًا تامًا يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 1-35

تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

التغيرات									
وجه الإنفاق	2021	عام اعتمادات	2022	التعديلات الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
المنح والمساهمات	15 199,4	16 199,4	(1 000,0)	-	-	-	(1 000,0)	(6,2)	15 199,4

شرح الفروق حسب العامل

التعديلات الفنية

20-35 كما هو مبين في الجدول 1-35، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا قدره 1 000 000 دولار بسبب إزالة الزيادة غير المتكررة لعام 2022 البالغة 1 000 000 دولار على نحو ما بنتت الجمعية العامة في قرارها 245/76.

الحساب المتعدد السنوات

21-35 قررت الجمعية العامة، في قرارها 15/54، إنشاء حساب متعدد السنوات لحساب التنمية. والموارد المقترحة للحساب لعام 2023 مخصصة لتنفيذ المشاريع على مدى فترة أربع سنوات (2023-2026). وفي إطار الحساب المتعدد السنوات، يرد في الجدول 2-35 توزيع الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق للشريحة الخامسة عشرة من المشاريع.

الجدول 2-35

موجز الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	المبلغ
تكاليف الموظفين الأخرى	784,7
الخبراء الاستشاريون	6 911,0
سفر الموظفين	1 677,4
الخدمات التعاقدية	1 846,5

وجه الإنفاق	المبلغ
مصرفات التشغيل العامة	866,1
المنح والمساهمات	3 113,7
المجموع	15 199,4

22-35 وتصمم مشاريع حساب التنمية لتوفير الاستخدام الكفء والفعال للموارد. وتستند الاحتياجات من الموارد إلى مذكرات مفاهيمية توفر وصفاً للمشاريع وخططاً أولية لتنفيذها. وبعد استعراض الجمعية العامة للميزانية المقترحة بحلول نهاية عام 2022، ستبدأ الكيانات المسؤولة عن التنفيذ العمل بالمشاريع استناداً إلى وثائق المشاريع التي تتضمن تحليلات ونواتج وجدولاً زمنية وميزانيات مفصلة، وستنتهي من عملية تحديد البلدان المستفيدة.

23-35 وتمثل تكاليف الموظفين الأخرى (المساعدة المؤقتة العامة) 5 في المائة تقريباً من مجموع الميزانية، وتستخدم لتغطية الاحتياجات القصيرة الأجل للاضطلاع بأنشطة المشاريع، مثل تنظيم حلقات العمل وجمع البيانات. ولا تزال الموارد المخصصة لوظيفة مؤقتة لموظف تقييم (ف-4) في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مدرجة لدعم التقييم على مستوى البرامج.

24-35 وبالنظر إلى أن معظم الكيانات المسؤولة عن التنفيذ غير مقيمة غالباً في البلدان المستفيدة من المشاريع وأن جميع المشاريع لديها أنشطة على الصعيد القطري، فإن سفر الموظفين لازم للمشاريع ويمثل ما متوسطه 11 في المائة من مجموع الموارد. وكما أشير في الفقرتين 12-35 و 13-35، فقد استُحدثت طرق بديلة لتنفيذ المشاريع، وأدرجت منهجيات التعلم الافتراضي والمختلط في تنفيذ المشاريع. ومع ذلك، ففي حين أن إدراج هذه العناصر مفيد لزيادة أوجه الكفاءة إلى أقصى حد ومفيد لتوسيع نطاق التوعية، فإن هذه الأدوات لا يمكن أن تحل محل جميع طرائق التنفيذ القائمة على الحضور الشخصي من حيث فعاليتها. ويستعان عادة بالخبراء الاستشاريين الوطنيين لدعم تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني ولتجميع وتبادل أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكثيراً ما يلزم الاستعانة بخبراء استشاريين دوليين في المشاريع التي تتناول مجالات أنشطة جديدة، الأمر الذي يتطلب خبرة قد لا تكون متوافرة داخل البلد أو الكيان المسؤول عن التنفيذ. وكما هو مبين في الجدول 3-35، تشمل الموارد المقترحة للشريحة الخامسة عشرة 111 خبيراً استشارياً دولياً لما مجموعه 497 شهر عمل بتكلفة تقديرية قدرها 3,8 ملايين دولار، و 131 خبيراً استشارياً وطنياً لما مجموعه 678 شهر عمل بتكلفة تقديرية قدرها 3,1 ملايين دولار.

الجدول 3-35

موجز الاحتياجات من الخدمات الاستشارية

نوع الخبير الاستشاري	عدد الخبراء الاستشاريين	عدد أشهر العمل	التكلفة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
الدوليون	111	497	3 825,0
الوطنيون	131	678	3 086,0
المجموع	242	1 175	6 911,0

25-35 وتستخدم الخدمات التعاقدية للاستعانة بالمؤسسات أو المنظمات الوطنية والمحلية للمساعدة في تنفيذ العناصر الوطنية للمشاريع، بما في ذلك الدراسات والمشاريع التجريبية المحلية والمشاورات وحلقات العمل. وكثيراً ما تتضمن أيضاً عناصر للتنمية قدرات المؤسسات والمنظمات نفسها. وعادة ما تُدرج إيجارات الأماكن وتكاليف خدمات المؤتمرات وتكاليف الاتصالات المرتبطة بحلقات العمل أو المناسبات التدريبية أو الحلقات الدراسية أو اجتماعات أفرقة الخبراء تحت فئة مصرفات التشغيل العامة.

35-26 وتمثل تكاليف المشاركين في حلقات العمل (السفر والبدلات)، في المتوسط، 22 في المائة من ميزانيات المشاريع. وتستعين المشاريع عادةً بحلقات العمل الوطنية للتدريب والتنسيق وبناء التوافق. وتشمل معظم المشاريع أيضا عددا أقل من حلقات العمل الإقليمية، التي عادة ما تُستخدم للتعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الدروس المستفادة بين البلدان المستفيدة من المشاريع. وكثيرا ما تُستخدم حلقات العمل الإقليمية والأقاليمية لتعميم الاستنتاجات المستخلصة على جمهور أوسع، وكثيرا ما تنظم في سياق اجتماعات أو مناسبات حكومية دولية أخرى بهدف خفض التكاليف.

35-27 وتدرج المنجزات المستهدفة للمشاريع تحت أربع فئات عامة، على النحو الوارد بالتفصيل في الجدول 35-4. ومن المتوقع أن تركز هذه المنجزات المستهدفة تركيزا قويا على المستوى الوطني، للمساعدة على ضمان تولي زمام العمليات والمؤسسات الوطنية على الصعيد الوطني وإعطائها الأولوية. ومن المتوقع أيضا أن تركز على مختلف جوانب تنمية القدرات (مثل المهارات والمؤسسات والبيئة التمكينية) من أجل زيادة الأثر وكفالة استدامته.

الجدول 35-4

موجز المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2023-2026)

المنجزات المستهدفة غير المحددة: جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		المنجزات المستهدفة المحددة: باء - توليد المعارف ونقلها	
التشاور والمشورة والدعوة قواعد البيانات والمواد الرقمية (عدد المشاريع، بما في ذلك هذه الموضوعية (عدد المشاريع المستهدفة)		الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات المواد التقنية (عدد المواد لجميع التدريسية (عدد الأيام لجميع المشاريع) المشاريع)	
21	17	221	718

المرفق الأول

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية (للفترة 2023-2026)

ألف - نمو اقتصادي شامل ومستدام في مجتمع لجميع الأعمار في فترة ما بعد كوفيد-19 في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تتفذه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (880 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-3 و 3-8 و 4-1 و 5-1 و 10-1 و 10-2 و 17-18 و 17-19
--	---

الهدف

تعزيز قدرة الحكومات في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على وضع سياسات قائمة على الأدلة ومشاركة بين الأجيال لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام في سياق شيخوخة السكان.

خطة المشروع

أبرز الأمين العام، في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، أهمية تعزيز القدرات لفهم المستقبل وتقييمه، وبناء تفكير طويل الأجل مشترك بين الأجيال فيما يتعلق بالسياسات المهمة وصنع القرار. ومن الخصائص المعروفة للمستقبل ارتفاع نسبة كبار السن بين السكان. وهناك ندوات لإدماج السكان في التخطيط الإنمائي أعربت عنها منذ أمد بعيد الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية.

ويستجيب هذا المشروع مباشرة لتلك النداءات من خلال تحويل الحسابات القومية إلى أداة سياساتية تعالج الهدفين المزدوجين المتمثلين في الإدماج والاستدامة في سياق شيخوخة السكان. وتصنف الحسابات القومية المتعلقة بالإدماج الإحصاءات الاقتصادية القومية حسب العمر والحالة الاجتماعية والاقتصادية، وتساعد على تحديد ومراقبة كيفية تقاسم الموارد الاقتصادية بين المجموعات السكانية. وهذا النوع من الحسابات ضروري لوضع تنبؤات طويلة الأجل لتكاليف ومصادر تمويل برامج الحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية لضمان استدامتها المالية وتقييم نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

وسيدعم هذا المشروع ثمانية بلدان نامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ لتعزيز القدرة على وضع الحسابات القومية المتعلقة بالإدماج، وتحليل آثار شيخوخة السكان على التنمية الشاملة والمستدامة، وصياغة سياسات وخطط عامة لمراعاة التغير الديمغرافي في المستقبل مع تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات البلدان المستفيدة على تصميم واعتماد سياسات تعزز التنمية المستدامة والشاملة للجميع، بينما تتكيف مع واقعها الديمغرافي الجديد، وهو ما سيثبت تحقيقه من خلال تقدير الحسابات القومية المصنفة حسب العمر والحالة الاجتماعية والاقتصادية واستخدام هذه البيانات المصنفة في التقييمات طويلة الأجل للاستثمارات في مجالات الحماية الاجتماعية و/أو التعليم و/أو الرعاية الصحية. وفي نهاية المشروع، يتوقع أن تكون البلدان المستهدفة أكثر استعداداً للتكيف مع شيخوخة السكان من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية المستدامة مالياً والشاملة للجميع.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
18,0	تكاليف الموظفين الأخرى
433,0	الخبراء الاستشاريون
102,0	سفر الموظفين
132,0	الخدمات التعاقدية
35,5	مصروفات التشغيل العامة
159,5	المنح والمساهمات
880,0	المجموع

باء - استراتيجيات وطنية متكاملة ومتماسكة للتعافي تعزز الإدماج الاجتماعي، واستقرار الاقتصاد الكلي، والإدارة الفعالة، وحماية البيئة لفائدة دول مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية

تتفذه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبرنامج الإنمائي ومكاتب المنسقين المقيمين (700 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 2-4 و 3-8 و 4-6 و 7-2 و 8-2 و 9-1 و 13-1 و 13-2 و 14-2 و 14-7 و 15-2 و 16-6 و 17-14
--	---

الهدف

تعزيز قدرة دول جزرية صغيرة نامية مختارة على وضع استراتيجيات وطنية متكاملة ومتماسكة للتعافي من جائحة كوفيد-19 وإعادة البناء بشكل أفضل بعدها.

خطة المشروع

أثرت الاضطرابات التي لحقت بالاقتصاد العالمي نتيجة لجائحة كوفيد-19 على الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص بسبب صغر حجمها وبعدها واعتمادها الكبير على شركائها التجاريين واعتمادها على عدد قليل من القطاعات الرئيسية. وانخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 9 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2020، مقارنة بانخفاض بنسبة 3,3 في المائة في البلدان النامية الأخرى، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. وقد أدت التدابير المالية التي وضعت لإبقاء الاقتصادات واقفة على قدميها أثناء الجائحة والتخفيف من عواقبها الاقتصادية إلى تزايد أعباء الديون، مما جعل الحاجة إلى استراتيجيات مناسبة للتعافي أمراً أكثر إلحاحاً. وقد تفاقم أيضاً المشاكل الطويلة الأمد بفعل تغير المناخ، مما يعني تزايد التكاليف الناجمة عن آثار الكوارث الطبيعية وزيادة التركيز على إدارة مخاطر الكوارث.

وهناك حاجة ملحة إلى دعم هذه البلدان، التي تعاني من الضعف أصلاً والمعرضة لآثار أخرى نتيجة للصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، في استراتيجياتها المتعلقة بالتعافي، ومواءمة الاستجابة الفورية للأزمات مع التخطيط الطويل الأجل نحو تنمية مرنة وشاملة ومستدامة. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة أربع دول جزرية صغيرة نامية مختارة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي على الاستجابة لهذه الأزمة والتعافي من جائحة كوفيد-19 وإعادة البناء بشكل أفضل بعدها. وسيركز على صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة ومتماسكة للتعافي تعزز الإدماج الاجتماعي، واستقرار الاقتصاد الكلي، وحماية البيئة، وتحشد مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في عمليات التخطيط التشاركي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية المستفيدة على التعافي من جائحة كوفيد-19، وهو ما سيثبت تحققه من خلال قيام البلدان المستفيدة من المشروع بإدماج الأدوات والأساليب والنهج اللازمة لصياغة سياسات متكاملة ومتسقة في الاستراتيجيات الوطنية للتعافي من الجائحة وعمليات التخطيط الإنمائي. وسيتم دعم تلك البلدان من خلال المنتجات المعرفية وأنشطة تنمية القدرات المقدمة في إطار هذا المشروع.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
292,0	الخبراء الاستشاريون
168,0	سفر الموظفين
115,0	الخدمات التعاقدية
5,0	مصروفات التشغيل العامة
120,0	المنح والمساهمات
700,0	المجموع

جيم - تحويل مسار إزالة الغابات: بناء الشراكات لمكافحة الآثار المتفاقمة لتغير المناخ وحرائق الغابات والأمراض الحيوانية المنشأ

تتفذه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج الإنمائي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكاتب المنسقين المقيمين (600 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 6-6 و 13-2 و 15-1 و 15-2 و 15-3 و 15-بء
--	---

الهدف

تعزيز القدرات في مجال الإدارة المستدامة للغابات في بلدان نامية مختارة من أجل وقف إزالة الغابات، ومعالجة مسبباتها وتكثيف العوامل لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالغابات.

خطة المشروع

تغطي الغابات ما يقرب من ثلث مساحة الأرض، وهي توفر فوائد متعددة للبشرية. وبالنسبة لملايين الأشخاص الذين يعيشون في الفقر، توفر الغابات والأشجار الغذاء والوقود للطهي والتدفئة. وتسهم الغابات إسهاما كبيرا في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وفي حفظ التنوع البيولوجي. ويمكن أن يفضي إنهاء إزالة الغابات المدارية وعكس اتجاهها وحدهما إلى تجنب ما يصل إلى 30 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة الإجمالية.

ووقف إزالة الغابات هو أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف العالمية للغابات بحلول عام 2030، ولمواجهة أزمات تغير المناخ التي يواجهها الكوكب؛ وفقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وانعدام المساواة والجوائح الحيوانية المنشأ، والقضايا الناشئة المثيرة للقلق مثل حرائق الغابات. ولذلك، سيدعم هذا المشروع ستة بلدان في ثلاث مناطق لبناء القدرات والشراكات من أجل التصدي لإزالة الغابات ومسبباتها، ومن أجل زيادة الغطاء الحرجي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في بناء قدرات الخبراء الوطنيين والبلدان المشاركة على وضع وتنفيذ خطط متكاملة لإدارة واستعادة الهيئة الطبيعية للغابات تركز على التصدي لإزالة الغابات ومسبباتها والعوامل التي تفاقمها، وفي تعزيز سبل عيش الناس، ولا سيما النساء والفتيات، والشباب، من خلال تشجيع التعلم التعاوني والتعلم من الأقران وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان، وهو ما سيثبت تحققه من خلال وضع خطط عمل وطنية لمكافحة إزالة الغابات.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الخبراء الاستشاريون	150,0
سفر الموظفين	50,0
الخدمات التعاقدية	171,0
مصروفات التشغيل العامة	18,0
المنح والمساهمات	211,0
المجموع	600,0

دال - تحديد حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب لحشد الأموال من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ينفذه الأونكتاد بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والإسكوا، ومكاتب المنسقين المقيمين (800 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-9 و 17-3 و 17-4 و 17-6 و 17-9 و 17-16 و 17-19
---	---

الهدف

تعزيز قدرة البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنه من أجل إدارة وتعبئة الموارد ل خطة عام 2030 وإتاحة تحقيق التعافي من الجائحة على نحو أكثر شمولاً ومرونة ومراعاة للبيئة.

خطة المشروع

في الفقرة 25 من وثيقة بونينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 291/73، شجعت جميع الجهات الفاعلة على دعم المبادرات الرامية إلى جمع المعلومات والبيانات وتنسيقها ونشرها وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب البلدان النامية. وفي نيسان/أبريل 2020، أنشأ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي، مما أدى إلى وضع إطار طوعي متفق عليه لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب واقتراح لوضع المؤشر 17-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي يعكس عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما أدى إلى طلب قطري شديد على دعم بناء القدرات.

ويعوق نقص المعلومات بشأن الغاية 17-3 من أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية التقدم في مجال حشد الموارد لتحقيق خطة عام 2030. وقد تفاقمّت هذه الحالة بسبب جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من

حاجة إلى حشد الموارد لتحقيق التعافي الشامل. وسيدعم هذا المشروع ثمانية بلدان نامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لقياس الطرائق المالية وغير المالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنها من أجل توجيه الإجراءات السياسية واتخاذها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرة البلدان النامية على قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنه من أجل إدارة وحشد الموارد للجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك إتاحة تحقيق التعافي من الجائحة على نحو أكثر شمولاً ومرونة واستدامة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تقديم تقديرات مبكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من جانب أربعة بلدان مستفيدة على الأقل لكي يستخدمها خبراء التنمية وصناع السياسات. وعلى المدى الطويل، سيتيح تقاسم الموارد والأدوات التي وضعت في إطار المشروع تقديم المزيد من التقارير العالمية عن المؤشر 17-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	40,0
الخبراء الاستشاريون	392,3
سفر الموظفين	111,5
الخدمات التعاقدية	24,0
مصروفات التشغيل العامة	46,0
المنح والمساهمات	186,2
المجموع	800,0

هاء - دعم التقدم الاقتصادي الهيكلي نحو خروج البلدان الأفريقية والآسيوية المؤهلة مسبقاً من فئة أقل البلدان نمواً والذهاب إلى أبعد من ذلك

ينفذ الأونكتاد بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكاتب المنسقين المقيمين (900 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-8 و 2-8 و 3-8 و 10-2 و 10-ألف و 10-جاء و 17-2 و 17-9 و 17-11 و 17-12
---	--

الهدف

تعزيز قدرة أربعة بلدان أفريقية من أقل البلدان نمواً وبلد آسيوي من أقل البلدان نمواً مؤهل مسبقاً للخروج من فئة أقل البلدان نمواً على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي، وعلى استخدام مرحلة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً كفرصة لإيجاد سبل جديدة لكسب الدعم الدولي لمواصلة بذل جهودها الإنمائية.

خطة المشروع

كثيراً ما تعتمد اقتصادات أقل البلدان نمواً التي تخرج من هذه الفئة على عدد صغير من المنتجات أو السلع الأساسية للتصدير والعمالة، حتى وإن كانت تظهر أشكالاً من التقدم الاقتصادي الهيكلي. وتتمثل الخطة الواسعة النطاق لهذه الدول في الاستفادة إلى أقصى حد من الفوائد

الخاصة بأقل البلدان نموا طالما لا تزال متاحة، ثم تحقيق انتقال سلس إلى فئة ما بعد أقل البلدان نموا مع بعض تدابير الدعم البديلة ومن خلال جهودها المحلية الرامية إلى تحقيق تحولات هيكلية. وسيساعد هذا المشروع على تحقيق هذه الخطة من خلال إطار عملي.

ويهدف المشروع إلى مساعدة أربعة من أقل البلدان نموا في أفريقيا وبلد آسيوي من أقل البلدان نموا أعلن أهليتها مسبقاً للخروج من فئة أقل البلدان نموا خلال الاستعراض الأخير الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا الذي أجرته لجنة السياسات الإنمائية في عام 2021 على زيادة فرصها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي نحو الخروج من فئة أقل البلدان نموا والذهاب إلى أبعد من ذلك. وسيتحقق ذلك الهدف من خلال ما يلي: (أ) توفير مواد تحليلية خاصة ببلدان بعينها بشأن الآثار الناجمة عن الخروج من فئة أقل البلدان نموا، ومواطن الضعف والقدرة على التكيف، والمساهمات في استراتيجيات الانتقال السلس؛ و (ب) تقديم الخدمات الاستشارية ذات الصلة إلى صناع السياسات؛ و (ج) اتخاذ إجراءات لمساعدة متلقي المشاريع على استخدام السياسات الصناعية بشكل أكثر فعالية لتسريع التحول الهيكلي ومن ثم الخروج من القائمة في حالة من الزخم.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين قدرات صناع السياسات والقطاع الخاص في البلدان المستفيدة على تحسين فهم الآثار الناجمة عن الخروج من فئة أقل البلدان نموا والاستعداد لها عن طريق وضع استراتيجيات مجدية اقتصاديا، وهو ما سيثبت تحققه من خلال الخيارات السياسية المتعلقة ببناء القدرات الإنتاجية التي يقرها صناع السياسات الرفيع المستوى في أربعة من البلدان الخمسة المتلقية وإجراء واحد ذي أولوية مستمد من خريطة الطريق الوطنية للخروج من هذه الفئة في حالة من الزخم تم تنفيذه في ما لا يقل عن بلدين من أصل خمسة بلدان متلقية.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
10,0	تكاليف الموظفين الأخرى
398,0	الخبراء الاستشاريون
190,0	سفر الموظفين
172,0	الخدمات التعاقدية
70,0	مصرفات التشغيل العامة
60,0	المنح والمساهمات
900,0	المجموع

واو - النظام الآلي لشحنات الإغاثة من أجل التنسيق والتيسير المبتكرين لشحنات الإغاثة في أوقات الكوارث في منطقة المحيط الهادئ

ينفذه الأونكتاد بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكاتب المنسقين المقيمين (650 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 3-دال و 9-ألف و 11-5 و 13-1 و 16-7 و 17-7
--	---

الهدف

تعزيز قدرة بلدان منطقة المحيط الهادئ على تيسير وتسريع عملية تجهيز شحنات الإغاثة الدولية لمواجهة الأزمات الإنسانية أو الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ المعقدة مثل جائحة كوفيد-19.

خطة المشروع

دخل الأونكتاد في شراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لوضع النظام الآلي لشحنات للإغاثة، وهو أداة مخصصة متوافقة مع المعايير الدولية وممتثلة للنظم الجمركية الآلية لتجهيز شحنات الإغاثة الدولية في الأزمات الإنسانية أو الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ المعقدة مثل جائحة كوفيد-19. وتكتسي هذه الأداة أهمية قصوى بالنسبة لتنسيق المعونة الإنسانية والمجموعة اللوجستية العالمية، وذلك لضمان التجهيز السريع للمعونة الإنسانية في حالات الأزمات.

ويستخدم ثلاثة عشر بلدا في منطقة المحيط الهادئ بالفعل نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية. ويوفر هذا النظام إمكانية تقديم المساعدة الإنسانية من خلال النظام الآلي لشحنات الإغاثة، وبالتالي يتيح فرصة لإنشاء نموذج للمناطق الأخرى كي تستخدمه في المستقبل. وسيساعد المشروع في نهاية المطاف على احتواء الأثر الاقتصادي السلبي للكوارث والتخفيف من حدته فيما يتعلق بلوجستيات التجارة الدولية. وسيقدم هذا المشروع 12 بلدا ناميا في منطقة المحيط الهادئ لاستخدام النظام الآلي لشحنات الإغاثة من أجل تيسير وتسريع عملية تجهيز شحنات الإغاثة الدولية وتحسين تنسيق الحكومات للاستجابة للكوارث.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرة بلدان منطقة المحيط الهادئ على تيسير وتسريع عملية تجهيز شحنات الإغاثة الدولية من أجل التصدي بسرعة للأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة مثل جائحة كوفيد-19، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنفيذ منصة إلكترونية للتعليم الإلكتروني في مجالي النظام الآلي للبيانات الجمركية والنظام الآلي لشحنات الإغاثة في البلدان المستفيدة وصياغة إطار وطني بشأن توريد السلع الإنسانية في أوقات الأزمات استنادا إلى اللوائح الوطنية والإقليمية والدولية.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	32,0
الخبراء الاستشاريون	245,0
سفر الموظفين	102,0
مصروفات التشغيل العامة	37,0
المنح والمساهمات	234,0
المجموع	650,0

زاي - تمويل الحلول المستمدة من الطبيعة من أجل تحقيق التعافي المراعي للبيئة والشامل في أمريكا اللاتينية

ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبرنامج الإنمائي، ومكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 2-3 و 4-2 و 2-ب و 13-2 و 14-6 و 15-2 و 15-3 و 15-5 و 15-9 و 15-ب
---	--

الهدف

تعزيز قدرة بلدان مختارة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لزيادة الاستثمار العام والخاص والتمويل المتعلق بالطبيعة لدعم النظم الغذائية المستدامة والشاملة والمرنة دعما للتعافي من جائحة كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية على نحو مراعي للبيئة.

خطة المشروع

في الوقت الذي تعيد فيه البلدان بناء اقتصاداتها بعد جائحة كوفيد-19، تتاح للحكومات فرصة فريدة لتوسيع نطاق التمويل العام والخاص وتوجيهه نحو حماية الطبيعة واستعادتها. ويمكن أن يساعد الاستثمار في الحلول المستمدة من الطبيعة - التي تم اعتماد قرار محدد بشأنها من جانب جمعية الأمم المتحدة للبيئة خلال دورتها الخامسة المستأنفة في آذار/مارس 2022 - في تقليل احتمال حدوث الجوائح في المستقبل وبناء قدرة المجتمع على الصمود في وجه المخاطر المناخية والبيئية الأوسع نطاقا مع توفير فوائد اقتصادية كبيرة وفرص عمل في الوقت نفسه.

وتحقيقا لهذه الغاية، سيوفر هذا المشروع المساعدة التقنية والتوجيه التحليلي والدعم لثلاثة بلدان مستفيدة في أمريكا اللاتينية، بشأن كيفية تهيئة بيئة سياسات تمكينية لزيادة التمويل والاستثمار من جانب القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالحلول المستمدة من الطبيعة لدعم نظم الأغذية والغابات واستخدام الأراضي الأكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود والتي تشمل الحفظ والاستعادة والإنتاج، مما يساهم في تنفيذ اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة.

وسيغطي هذا الدعم الاستثمار والتمويل من جانب كل من القطاعين العام والخاص في مجال الطبيعة، مع التركيز على العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية. وبالنسبة للتمويل العام، ينصب التركيز على كيفية إعادة تنظيم وتوجيه التمويل العام عن طريق إزالة الحواجز الضارة وتهيئة حيز مالي للتعامل مع الديون وتمويل خطط التعافي، وتوفير حوافز تكافئ الممارسات الجيدة في مجال إدارة الأراضي وغيرها من الآليات مثل التحويلات المالية الإيكولوجية. وبالنسبة للتمويل الخاص، ينصب التركيز على كيفية إطلاق التمويل الخاص أو الاستفادة منه، وذلك على سبيل المثال من خلال التصميم الذكي لبيئة السياسة المالية التمكينية من أجل تهيئة حوافز للمساعدة في توسيع نطاق الإقراض من القطاع الخاص وتمويل المشاريع والاستثمار في رأس المال من المصارف التجارية والاستفادة منه وإعادة توجيهه ودفع المستثمرين نحو تحقيق الأنشطة المراعية للطبيعة والمراعية للمناخ على نطاق المنظومة الغذائية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحسين قدرات صناع السياسات والمصارف والمستثمرين من القطاع الخاص في ثلاثة بلدان مستفيدة في أمريكا اللاتينية على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لتحويل الاستثمارات والتمويل نحو استراتيجيات مستمدة من الطبيعة ومحايدة مناخيا من أجل إيجاد نظم غذائية مستدامة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنفيذ البلدان المستفيدة لواحد على الأقل من الإجراءات التالية: (أ) خفض ما في الدعم الحكومي للزراعة من عناصر يحتمل أن تكون ضارة بيئيا؛ و (ب) زيادة التمويل الوارد من المصادر العامة والخاصة المستثمر في حماية الطبيعة واستعادتها.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الخبراء الاستشاريون	321,0
سفر الموظفين	6,0
الخدمات التعاقدية	136,5
مصروفات التشغيل العامة	21,5
المنح والمساهمات	15,0
المجموع	500,0

حاء - أطر إدارة النفايات الأسلم والأكثر أمانا من الناحية البيئية في أفريقيا

ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 3-9 و 5-12 و 6-3 و 6-8 و 11-6 و 12-4 و 12-5 و 14-1 و 16-3
---	---

الهدف

تعزيز أطر إدارة النفايات في بلدان مختارة في أفريقيا، بهدف تشجيع الإدارة السليمة والأمنة من الناحية البيئية للنفايات وتحسين إدماج الهياكل غير الرسمية والعمال غير الرسميين، ومن ثم ضمان حماية صحة وحقوق جامعي النفايات غير الرسميين.

خطة المشروع

في أعقاب جائحة كوفيد-19، هناك فرصة أمام البلدان الأفريقية للبدء في التخطيط الطويل الأجل لإدارة النفايات أثناء الجوائح من خلال تعزيز قدراتها على إدارة النفايات بشكل عام وتنفيذ أفضل الممارسات وإدراج الاستجابات التشريعية في أطرها المتعلقة بإدارة النفايات. وفي عام 2021، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوجيهات بشأن السياسات والتشريعات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للنفايات أثناء الجوائح، وقد أظهرت هذه التوجيهات أن التخلص الآمن والشامل والسليم بيئيا من النفايات أثناء جائحة كوفيد-19 وفي أعقابها يمثل تحديا. ومن الثغرات الرئيسية الافتقار إلى مرافق حديثة للتخلص من النفايات، مثل المطامر الصحية للنفايات.

وتنشأ الثغرات عندما لا تشمل تسميات "الخدمات الأساسية" جميع عمال النفايات، وذلك على سبيل المثال في البلدان التي لديها قطاع غير رسمي كبير، وعندما يكون الوصول إلى معدات الوقاية الشخصية محدودا أو حيث لا توجد موارد كافية لتدريب جميع العمال المعنيين. وغالبا ما يكون جامعو النفايات، نظرا للطبيعة غير الرسمية لعملهم، أكثر عرضة للمخاطر المهنية من نظرائهم العاملين بشكل رسمي في قطاع إدارة النفايات. وقد يؤدي تكديس نفايات الرعاية الصحية أو إلقائها في مدافن النفايات العامة إلى تعرض العمال وجامعي النفايات غير الرسميين للخطر، بمن في ذلك عدد مفرط من النساء والأطفال في بعض البلدان. وفي معظم البلدان، هناك نقص على الصعيد الوطني في أطر إدارة النفايات والتوجيهات المتعلقة بها، وقد تكون إدارة النفايات بالكامل ضمن اختصاص السلطات المحلية (البلديات).

وسيدعم المشروع أربعة بلدان مستفيدة في أفريقيا لتحسين مواءمة أطرها التنظيمية لإدارة النفايات مع نهج الإدارة المتكاملة للنفايات، وذلك من أجل ضمان التأهب في أوقات الجوائح، مع إدراج واجب العناية بشكل عام لموظفي قطاع النفايات، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، بما في ذلك إجراءات السلامة المتعلقة بجمع النفايات وتخزينها ومناولتها ومعالجتها والتخلص الآمن منها. وقد أشارت البلدان الأربعة المستفيدة إلى أن إصلاح أطرها القانونية يمثل أولوية تمس الحاجة إليها، بما في ذلك بهدف إيجاد فرص عمل وتحسين حالة القطاع غير الرسمي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز أطر إدارة النفايات مع إدراج هياكل العمل غير الرسمية وحماية صحة وحقوق جامعي النفايات غير الرسميين، وهو ما سيثبت تحقيقه من خلال اعتماد البلدان المستفيدة لأطر إدارة النفايات القائمة على الأدلة التي تعزز الإدارة السليمة والأمنة بيئيا للنفايات.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

25,0

تكاليف الموظفين الأخرى

150,0

الخبراء الاستشاريون

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
18,0	سفر الموظفين
50,0	الخدمات التعاقدية
10,0	مصروفات التشغيل العامة
247,0	المنح والمساهمات
500,0	المجموع

طاء - تسخير التوسع الحضري من أجل التعافي الأكثر مرونة والشامل والمراعي للبيئة في أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية

ينفذه موئل الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 3-10 و 11-1 و 3-11 و 7-11 و 11-ألف و 11-باء و 11-جيم و 12-8 و 17-6 و 17-9
---	---

الهدف

تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية على تطبيق الخطة الحضرية الجديدة من أجل تحقيق التعافي المراعي للبيئة والمرن في أعقاب جائحة كوفيد-19 وإيجاد مناطق حضرية شاملة.

خطة المشروع

تشهد أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية، وكلها تقع في أفريقيا باستثناء بلد واحد، معدلات توسع حضري غير مسبوق. ومعظم المعارف العملية والأدوات ومنصات المعلومات على الإنترنت الصادرة عن المنظمات الدولية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة، والتي تدعم تبادل المعارف وبناء القدرات من أجل تحقيق الاستدامة الحضرية، غير متاحة باللغة الفرنسية. ونتيجة لذلك، هناك فجوة بين البلدان الناطقة بالفرنسية وغيرها عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الأساليب العملية وأدوات التعلم التي يضعها الشركاء الدوليون. وبالإضافة إلى ذلك، كان لجائحة كوفيد-19 أثمان اقتصادية واجتماعية مدمرة لمعظم أقل البلدان نمواً.

وسيلبي هذا المشروع حاجة المهنيين من سكان المدن في أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية إلى الاستفادة من خدمات وأدوات بناء القدرات الفعالة والمبتكرة والمتاحة رقمياً. وسيدعم إعداد وتنفيذ أطر التعاون على ثلاثة مستويات، وهي: (أ) استخدام الابتكارات الرقمية والمنصات القائمة لجعل المعارف والأدوات في متناول أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية؛ (ب) توفير الدعم لبناء القدرات من خلال التعليم الرقمي والتعلم المدمج؛ و (ج) تقديم المساعدة التقنية لتعزيز البعد الحضري لأطر التعاون، ولا سيما النهج الداعمة لتعافي المناطق الحضرية وقدرتها على الصمود وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعلم فيما بين البلدان.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرة ثلاثة من أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية على تطبيق الخطة الحضرية الجديدة من أجل مناطق حضرية أكثر مراعاة للبيئة ومرونة وشمولاً، وهو ما سيثبت تحقيقه من خلال دمج المبادئ الشاملة والمرنة والمراعية للبيئة في سياسات واستراتيجيات وخطط التنمية الحضرية لدعم التعافي المراعي للبيئة والمرن في أعقاب جائحة كوفيد-19.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
24,0	تكاليف الموظفين الأخرى
245,0	الخبراء الاستشاريون
84,0	سفر الموظفين
40,0	الخدمات التعاقدية
23,0	مصرفوات التشغيل العامة
84,0	المنح والمساهمات
500,0	المجموع

ياء - إعادة بناء نظم نقل وتنقل حضري آمنة ومستدامة ومرنة في المناطق النامية غير الساحلية في غرب البلقان ووسط آسيا

ينفذه موئل الأمم المتحدة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأوروبا وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي ومكاتب المنسقين المقيمين (940 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 3-6 و 3-9 و 11-2 و 11-7 و 13-1
--	--

الهدف

تعزيز القدرات المحلية والوطنية في منطقتي البلقان ووسط آسيا بشأن التخطيط الطويل الأجل والمستدام للتنقل الحضري واتخاذ قرارات استثمارية قوية إزاء وسائل النقل العام والمشى وركوب الدراجات.

خطة المشروع

أثر نمو المدن السريع وغير المنسق في كثير من الأحيان في منطقة غرب البلقان ووسط آسيا على شبكات النقل القائمة، مما أدى إلى مشاكل كبيرة فيما يتعلق بالازدحام وتلوث الهواء والانبعاثات المناخية والسلامة على الطرق. وتعددت الاستثمارات في البنية التحتية للطرق في السنوات القليلة الماضية، ولكن الغرض منها المتمثل في ربط المناطق الحضرية داخل المناطق الأوسع نطاقاً وفيما بينها قد طغى عليه نهج تخطيطي يركز على السيارات، مما أدى إلى امتداد حضري وآثار بيئية واجتماعية سلبية ترتبط مباشرة بنوعية الحياة. ووحده مزيج من السياسات المتصلة باستخدام الأراضي وسياسات النقل العام وتشجيع المشى وركوب الدراجات يمكن أن يمنع التشتت الحضري في المستقبل ويحرر المناطق الحضرية من اعتمادها المتزايد على المركبات الخاصة.

وسيعزز هذا المشروع القدرات المحلية في منطقتي البلقان ووسط آسيا فيما يتعلق بالتخطيط الطويل الأجل للتنقل الحضري المستدام واتخاذ قرارات استثمارية قوية بشأن النقل العام والمشى وركوب الدراجات. وسيتحقق هذا الهدف من خلال بناء القدرات والتدريب على الانتقال نحو التنقل الحضري المستدام ووضع خطط التنقل الحضري المستدام في كل مدينة من المدن الست المستهدفة الواقعة في خمسة بلدان مستفيدة من المشروع، وهو ما سيوفر لهذه المدن استراتيجية طويلة الأجل مع أهداف واضحة للمساهمة بفعالية في الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الحد من الانبعاثات، وإزالة الكربون، وتعزيز إمكانية الوصول والسلامة على الطرق في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19، فضلاً عن السياسات والتشريعات الوطنية ذات الصلة. وستتمكن المدن المستهدفة من تحسين إمكانية الوصول وتقريب المسافات، مع خفض أعداد الوفيات على الطرق والانبعاثات المناخية وتلوث الهواء، ومن ثم الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة والتعافي الشامل من جائحة

كوفيد-19 الذي ينطلق من القاعدة إلى القمة. وستكون المدن التي أقرت خططا مستدامة للتنقل الحضري مؤهلة للاستفادة من أموال الاتحاد الأوروبي والمانحين الآخرين المخصصة فيما يتعلق بالانتقال المراعي للبيئة وإزالة الكربون والنقل المستدام والتنقل الحضري.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في القيام، من خلال المساعدة التقنية، بتعزيز قدرات الحكومات المحلية في البلدان المستفيدة من المشروع في مجال وضع خطط التنقل الحضري المستدام، وهو ما سيثبت تحققه من خلال إقرار هذه الخطط في ست مدن، وتخصيص استثمارات للتنقل المستدام، بما في ذلك النقل العام المراعي للبيئة والنقل غير الآلي.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	47,0
الخبراء الاستشاريون	449,0
سفر الموظفين	114,0
الخدمات التعاقدية	87,0
مصروفات التشغيل العامة	171,0
المنح والمساهمات	72,0
المجموع	940,0

كاف - رصد التنوع البيولوجي وتقييم أثره على نحو مبتكر لدعم الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية مع صفقات اقتصادية أفضل لمجتمعات الشعوب الأصلية في غابات الأمازون المطيرة

ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (300 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-4 و 5-5 و 10-3 و 13-3 و 15-5 و 15-ألف و 16-ألف و 17-6 و 17-7 و 17-18
--	--

الهدف

تحسين قدرة بلدان مختارة في جماعة دول الأنديز على الاستخدام الفعال للدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لإفادة مجتمعات الشعوب الأصلية، ولا سيما تلك المتضررة من الأنشطة الحرجية غير المشروعة وزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة والاتجار بها.

خطة المشروع

في أمريكا اللاتينية، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل غير متناسب على الأشخاص الأكثر فقرا وضعفا، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين. ومع الانتقال من الاستجابات القصيرة الأجل إلى التخطيط الطويل الأجل للتعافي في أعقاب الجائحة، فإن وضع التنوع البيولوجي في صميم قدرة المجتمعات على الصمود يجب أن يكون أولوية قصوى. وما يفاقم الحاجة الملحة إلى "التعافي المراعي للبيئة" هو ضيق الوقت متاح، على النحو الذي توقعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، للتصدي لتغير المناخ الكارثي. ومن الأهمية بصفة خاصة حفظ التنوع البيولوجي. وقد صنف تقرير المخاطر العالمية لعام 2020 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فقدان التنوع البيولوجي باعتباره ثالث أهم خطر عالمي من حيث التأثير والرابع من حيث احتمال حدوثه. وأشار التقرير المعنون تقرير الكوكب الحي لعام 2018: وضع أهداف أكثر طموحا إلى أن أمريكا الجنوبية والوسطى شهدت فقداناً بنسبة 89 في المائة في عدد الأنواع مقارنة بعام 1970.

وسيدعم هذا المشروع مجتمعات الشعوب الأصلية في غابات الأمازون المطيرة في ثلاثة بلدان متضررة من زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة، لرصد التنوع البيولوجي من أجل الكشف المبكر عن الأنشطة الحرجية غير المشروعة، والحصول على صفقات اقتصادية أفضل من خلال الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في التصدي لفقدان التنوع البيولوجي وبناء القدرات في البلدان النامية لمكافحة الجريمة في سياق "التعافي المراعي للبيئة" من جائحة كوفيد-19، وهو ما سيثبت تحققه من خلال استخدام الأجهزة الصوتية لرصد التنوع البيولوجي في ثلاثة بلدان، فضلا عن إجراء تقييمات قوية للأثر، والكشف الآني عن الأنشطة غير القانونية لمساعدة مجتمعات الشعوب الأصلية، ولا سيما المتضررون من الأنشطة الحرجية غير المشروعة وزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، للحصول على صفقات اقتصادية أفضل من خلال الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	15,0
الخبراء الاستشاريون	60,0
سفر الموظفين	18,0
الخدمات التعاقدية	135,0
مصرفات التشغيل العامة	6,0
المنح والمساهمات	66,0
المجموع	300,0

لام - حيز مالي حضري موسع ومرن من أجل التعافي الشامل والمرن من جائحة كوفيد-19 في أفريقيا

تنفذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع موئل الأمم المتحدة وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومكاتب المنسقين المقيمين (940 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-1 و 1-11 ألف و 1-8 و 2-8 و 8-10 و 4-10 و 1-11 و 11-ألف و 11-باء و 1-17
--	--

الهدف

تعزيز قدرات حكومات مدن مختارة في أفريقيا على وضع وتنفيذ إصلاحات واستراتيجيات سياساتية لتوسيع وبناء حيز مالي مرن في إطار الأولويات الوطنية للمضي قدما في البناء.

خطة المشروع

كان لجائحة كوفيد-19 أثر كبير على المالية العامة داخل أفريقيا. وتزايد كل من العجز والديون بسبب انخفاض الإيرادات وزيادة الإنفاق العام خلال عمليات الإغلاق الشامل، مما يشكل تحديات صعبة للبلدان والمدن في أفريقيا.

وسيعمل هذا المشروع على تهيئة الظروف التي تمكن الحكومات المحلية من تعزيز حيزها المالي المرن في ست مدن في أفريقيا، وذلك من خلال تحليل الحيز المالي من منظور قدرة الحكومات المحلية على إنشاء مساحة في الميزانية تسمح لها بتوفير الموارد لغرض مرغوب فيه دون تعريض مركزها المالي للخطر. وسيعمل المشروع أيضا على صقل أطر اللامركزية المالية على المستوى الوطني للمساعدة في تعزيز حوافز

الحكومة المحلية للإنفاق وكسب الإيرادات بفعالية. ومن الضروري إيجاد نظام يحفز الإنفاق والكسب بشكل فعال من أجل دعم العلاقة بين الحكومات المحلية والمركزية. وثمة حاجة إلى مزيد من المواءمة بشأن أثر اللامركزية المالية على إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات، وذلك فيما يتعلق بكمية التغطية واتساعها ومستوى تطورها. وسيعطي المشروع الأولوية لقدرة الحكومات المحلية على زيادة الإيرادات المحلية وتنفيذ الإنفاق الفعال مع التركيز على تزويد السلطات الحكومية المحلية بالقدرة الإضافية على تنفيذ هذه المهام وكفالة المساءلة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين قدرات ست مدن مستهدفة في أفريقيا على وضع وتطبيق استراتيجيات لإيجاد حيز مالي ملائم للمدن من أجل التعافي وإعادة البناء والسماح للمدن المستهدفة بالنهوض بتمويل أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنفيذ الإجراءات التالية: (أ) استراتيجيات المدن لتعزيز الحيز المالي؛ و (ب) الشراكات الإقليمية بشأن الأداء المالي المبتكر للمدن.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	45,0
الخبراء الاستشاريون	464,0
سفر الموظفين	189,2
الخدمات التعاقدية	147,4
مصرفات التشغيل العامة	80,0
المنح والمساهمات	14,4
المجموع	940,0

ميم - قياس التدفقات المالية غير المشروعة والحد منها

تتفذه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والإسكوا، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والأونكتاد، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومكاتب المنسقين المقيمين (1 500 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 7-15 و 15-جيم و 16-4 و 16-5 و 16-6
---	--

الهدف

تعزيز قدرة البلدان النامية في جميع المناطق على وضع تقديرات موحدة للتدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز قدرات التحقيق والتحليل لوضع استجابات سياساتية قائمة على الأدلة لرصد التدفقات المالية غير المشروعة وكبحها.

خطة المشروع

في تموز/يوليه 2017، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها 313/71، إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف التنمية المستدامة، وعينت الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كراعيين للمؤشر 16-4-1 بشأن "القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة"، وأنشأت فرقة عمل إحصائية للمساعدة في وضع مفاهيم وأساليب لقياسه بمشاركة اللجان الإقليمية. وقد اختُبرت

منهجيات لقياس أنواع مختارة من التدفقات المالية غير المشروعة في مشاريع تجريبية في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، وفي حين توجد مفاهيم وأساليب متفق عليها، فإن البلدان لا تبلغ بعد عن بيانات بشأن ذلك المؤشر.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة بلدان مختارة في جميع المناطق على قياس التدفقات المالية غير المشروعة والإبلاغ عنها والتصدي لها، مع تعزيز المعارف والوعي بالمفاهيم والأساليب والأدوات المتفق عليها عالمياً في جميع المناطق. وسيقوم المشروع بتوحيد المبادئ التوجيهية المنهجية بهدف وضع التقديرات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، التي يمكن وضعها أيضاً عن طريق جمع وتصنيف التقديرات المبكرة القائمة، حيثما أمكن، من مختلف أنواع التدفقات (التدفقات الضريبية والتجارية والتدفقات المتصلة بالجريمة) للسماح بالإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالمؤشر 1-4-16 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، سيعزز المشروع أيضاً قدرة البلدان المستفيدة على وضع استجابات سياساتية قائمة على الأدلة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساعد هذا العمل البلدان المستفيدة على كبح التدفقات المالية غير المشروعة وتعبئة الموارد من أجل التعافي من الجائحة على نحو أكثر شمولاً ومرونة وإحراز التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030، وهو ما سيثبت تحققه من خلال القدرات في مجال وضع تقديرات للتدفقات المالية غير المشروعة ووضع استجابات سياساتية قائمة على الأدلة (باستخدام التقديرات المبكرة؛ والأدلة المستمدة من الأساليب والأدوات ومجموعات الأدوات؛ والقدرات المحلية؛ والحوار الاجتماعي) للعمل من أجل استجابة سياساتية عالمية متفق عليها للتدفقات المالية غير المشروعة على نحو يقدم الدعم لهذه البلدان المختارة من أجل الحد من هذه التدفقات. وعلى المدى الطويل، ستتيح الموارد والأدوات التي تم تعميمها ووضعها في إطار المشروع الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالمؤشر 1-4-16 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	97,5
الخبراء الاستشاريون	645,0
سفر الموظفين	180,9
الخدمات التعاقدية	36,8
مصرفات التشغيل العامة	94,8
المنح والمساهمات	445,0
المجموع	1 500,0

نون - سلاسل القيمة الدائرية للمنتجات الحرجية والحلول المستمدة من الطبيعة في وسط آسيا والقوقاز

تنفذ اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والبرنامج الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 2-3 و 4-2 و 12-2 و 13-2 و 15-1 و 15-2 و 15-9 و 15-15 بآء
---	--

الهدف

تحسين المعارف والقدرة على النهوض بالتنمية الريفية واستعادة الهيئة الطبيعية للغابات على نحو شامل ومرن في مرحلة ما بعد الجائحة من خلال سلاسل القيمة الدائرية للمنتجات الحرجية والحلول المستمدة من الطبيعة في بلدان مختارة في وسط آسيا والقوقاز.

خطة المشروع

تواجه المجتمعات الريفية في القوقاز ووسط آسيا مستويات عالية من الفقر ومحدودية آفاق سبل العيش، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الهجرة ويدفع الأسر ومجتمعات محلية بأكملها وأجيال من الشباب إلى مغادرة ديارهم. وعلاوة على ذلك، فإن الهيئة الطبيعية للغابات في المنطقة متدهورة ومستنفذة ومهددة باستمرار من جراء الاستخدام غير المستدام للموارد، فضلاً عن التهديدات الطبيعية التي لا يتم التخفيف من حدتها، على الرغم من الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه كمصدر لكسب الرزق والمأوى والمياه والغذاء والدواء والوقود.

وسيدعم هذا المشروع أربعة بلدان في وسط آسيا والقوقاز للنهوض بالتنمية الريفية الشاملة والمرنة بعد الجائحة واستعادة الهيئة الطبيعية للغابات. وسيعتمد نهجاً مزدوجاً، بحيث يتم أولاً وضع منتجات معرفية استناداً إلى تقييمات متعمقة لاستكشاف وإظهار فوائد سلاسل القيمة الدائرية للمنتجات الحرجية من أجل النهوض بالتنمية الريفية الشاملة واستعادة الهيئة الطبيعية للغابات، يليه بناء قدرات الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيها صناعات السياسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتنفيذ سلاسل القيمة الدائرية للمنتجات الحرجية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز القدرة على تنفيذ سلاسل القيمة الدائرية للمنتجات الحرجية وإدماج استعادة الهيئة الطبيعية للغابات في السياسة العامة والتخطيط الإنمائيين على الصعيد الوطني والقطاعي، وهو ما سيثبت تحقيقه من خلال اعتماد استراتيجيات لإدماج سلاسل القيمة الدائرية للمنتجات الحرجية واستعادة الهيئة الطبيعية للغابات في عمليات التخطيط الوطنية والقطاعية.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	25,5
الخبراء الاستشاريون	194,5
سفر الموظفين	24,0
الخدمات التعاقدية	36,0
مصروفات التشغيل العامة	38,0
المنح والمساهمات	182,0
المجموع	500,0

سين - إتاحة الوصول العادل إلى خدمات المياه والصرف الصحي للجميع وفي جميع البيئات وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ في قطاع المياه والصرف الصحي

تتفذه اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 3-9 و 3-دال و 1-6 و 2-6 و 3-6 و 6-6 و 6-بء و 1-13 و 2-13
---	--

الهدف

تعزيز قدرة صناعات السياسات ومشغلي المياه والصرف الصحي في البلدان المستهدفة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع وتنفيذ سياسات وتدابير تهدف إلى ضمان الوصول العادل إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ من أجل التعافي الشامل من جائحة كوفيد-19 وتعزيز القدرة على الصمود في قطاع المياه والصرف الصحي.

خطة المشروع

يشكل ضمان الوصول العادل إلى خدمات المياه والصرف الصحي أولوية مهمة لمنطقة عموم أوروبا، التي لا تزال، على الرغم من التقدم الكبير، موطنًا لما عدده 16 مليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب الأساسية، وأكثر من 31 مليون شخص يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. وعلى الرغم من الأدلة المتاحة على نطاق واسع فيما يتعلق بآثار تغير المناخ على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وعلى الموارد المائية، ظلت وتيرة العمل المناخي في مجالي المياه والصرف الصحي بطيئة. وقد تؤدي هذه الحالة إلى زيادة المخاطر الصحية والبيئية، بما في ذلك الإضرار بالنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه.

ويجمع هذا المشروع بين منظور الإنصاف والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات والتركيز على القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ففي مجال الإنصاف، سيستخدم المشروع نهجًا ومنهجيات مبتكرة تتمشى مع معايير حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية التي يمكن أن تعزز قدرة صناع السياسات على تقييم إمكانية الوصول العادل إلى المياه والمرافق الصحية. واستنادًا إلى هذه التقييمات والبيانات المجمعة، يمكن لصناع القرار وضع سياسات وتدابير مستتيرة لتحسين الإنصاف في سياق جائحة كوفيد-19 وحالات الطوارئ الأخرى. أما في مجال القدرة على التكيف مع تغير المناخ، فيهدف المشروع إلى إدماج منظور تغير المناخ في قطاع المياه والصرف الصحي، بسبل منها وضع أهداف ملموسة بشأن المياه والمناخ، ووضع استراتيجيات لتنفيذها، وتحديد مؤشرات لمتابعة التقدم المحرز. وستهدف الأنشطة أيضًا إلى جمع الأدلة، وإعداد التوجيهات، وتعزيز القدرات في مجال التصدي لآثار تغير المناخ على الموارد المائية وخدمات الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي، فضلًا عن تعزيز الروابط مع العمليات العالمية لتغير المناخ ووثائق التخطيط الوطنية ذات الصلة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز قدرة صناع السياسات ومشغلي نظم المياه ومياه الصرف الصحي في بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على ضمان الوصول العادل إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ، للجميع وفي جميع الظروف، ومن ثم المساعدة على ضمان التعافي الشامل من جائحة كوفيد-19 وتعزيز القدرة على الصمود، وهو ما سيثبت تحقيقه من خلال تحديد الثغرات في مجال الإنصاف، وتحديد مشهد السياسات فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات، وعلى هذا الأساس، إحراز التقدم في وضع أو تعديل السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز الوصول العادل إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع وفي جميع الظروف، وإحراز التقدم من جانب صناع السياسات، فضلًا عن مشغلي المياه ومياه الصرف، في مجال وضع و/أو تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والتدابير المتعلقة بالقدرة على الصمود أمام تغير المناخ في قطاع المياه والصرف الصحي.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

25,0	تكاليف الموظفين الأخرى
172,5	الخبراء الاستشاريون
25,3	سفر الموظفين
180,0	الخدمات التعاقدية
5,0	مصرفات التشغيل العامة
92,2	المنح والمساهمات
500,0	المجموع

عين - الشبكة والمرصد الإقليميين للإدارة الشاملة والمستدامة للمياه

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-5 و 2-4 و 3-3 و 6-1 و 6-2 و 6-3 و 6-4 و 6-5 و 6-6 و 15-1	تتفذه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ومكاتب المنسقين المقيمين (730 000 دولار)
--	--

الهدف

تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لبلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تنفيذ عملية انتقال مستدامة وشاملة لإدارة المياه.

خطة المشروع

تتطلب أزمة المياه والصرف الصحي استجابة شاملة ومنهجية ومتعددة الأطراف. بيد أن معظم البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متأخرة من حيث مختلف الغايات المتصلة بالمياه النظيفة والصرف الصحي الواردة في الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن فهم تعدد وظائف المياه وتعدد أثارها.

وسيعزز هذا المشروع قدرة بلدان مختارة على تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات المعززة المتصلة بالمياه التي تعالج المشاكل المتعددة الأبعاد المتعلقة بالمياه، والصحة العامة وصحة النظم الإيكولوجية، وكفاءة الموارد وفك الارتباط، فضلا عن الهياكل الأساسية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يوفر المشروع مجالا للمناقشة النشطة والتفاعل وتعزيز الحلول الخاصة بكل منطقة للتحديات المتصلة بإدارة المياه. ومن خلال شبكة ومرصد إقليميين، ستجد البلدان المستهدفة وغير المستهدفة منبرا لتعزيز قدراتها على صياغة واستخدام المؤشرات ذات الصلة لسياسات المياه القائمة على الأدلة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين قدرات البلدان المستهدفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال وضع و/أو تنقيح برامج أو خطط أو سياسات لتنفيذ عملية انتقال في إدارة المياه تستند إلى مؤشرات موثوقة، ودعم البلدان المستهدفة في تحقيق الغايات المتصلة بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنفيذ إجراء واحد على الأقل من الإجراءات التالية: (أ) أن تعتمد البلدان مبادرات لوضع أو تحديث المؤشرات المتصلة بالمياه و/أو السياسات المتصلة بالمياه؛ و (ب) أن تشارك البلدان في عمليات بناء القدرات وتتبادل أفضل الممارسات والحلول الفعالة من حيث التكلفة لمواجهة التحديات المتصلة بالمياه من خلال شبكة ومرصد إقليميين للمياه.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

30,0	تكاليف الموظفين الأخرى
425,0	الخبراء الاستشاريون
40,0	سفر الموظفين
20,0	الخدمات التعاقدية
95,0	مصرفات التشغيل العامة
120,0	المنح والمساهمات
730,0	المجموع

فاء - نظم صحية قادرة على الصمود مع تغطية صحية شاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تتفذه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية ومكاتب المنسقين المقيمين (567 600 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 3-1 و 3-8 و 3-دال و 5-6 و 10-4
---	--

الهدف

تحسين قدرة بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تصميم وتكييف وتنفيذ أطر مؤسسية وسياساتية لنظم صحية شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود.

خطة المشروع

برهنت جائحة كوفيد-19 على أن نظم الحماية الاجتماعية، والنظم الصحية على وجه الخصوص، هي أدوات حاسمة تتيح للمجتمعات التعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المباشرة لهذه الأزمة، وهي في الوقت نفسه ضرورية للمشاركة في عمليات التعافي المستدامة بمرور أكثر انتظاماً. وفي هذا السياق المحفوف بالتحديات، فإن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم تنشئ إلا جزئياً نظماً للحماية الاجتماعية قادرة على بلوغ التغطية الصحية الشاملة.

ونظراً لصعوبة التعافي بعد الجائحة وغير ذلك من المخاطر ومواطن الضعف الدائمة، يجب معالجة العديد من الثغرات والاحتياجات المؤسسية لتحسين تغطية النظم الصحية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكفاءتها وجودتها. ولذلك، سيركز المشروع على بناء قدرات بلدان مختارة في ثلاثة مجالات، وهي: (أ) تنفيذ استراتيجيات وسياسات فعالة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة في مجالات محددة مؤسسية وحاسمة مراعية للاختلافات (مثل نوع الجنس والإعاقة)؛ و (ب) تعزيز الالتزام السياسي بتحقيق التغطية الصحية الشاملة تدريجياً من خلال التمويل المستدام؛ و (ج) تحسين التنسيق المؤسسي داخل النظم الصحية ومع نظم الحماية الاجتماعية، ولا سيما من أجل التصدي للأحداث الكارثية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحسين تغطية النظم الصحية وكفاءتها وجودتها في خمسة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل التصدي بفعالية أكبر للأحداث الكارثية، وهو ما سيثبت تحققه من خلال إدراج أحكام في استراتيجيات وبرامج الإصلاح الصحي لتحسين التنسيق مع نظم الحماية الاجتماعية من أجل التعامل مع هذه الأحداث.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	30,6
الخبراء الاستشاريون	220,0
سفر الموظفين	48,0
الخدمات التعاقدية	30,4
مصرفات التشغيل العامة	38,6
المنح والمساهمات	200,0
المجموع	567,6

صاد - التكامل والتعاون الإقليميان لتعزيز الوصول العادل والميسور التكلفة إلى اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات في آسيا والمحيط الهادئ

تنفذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والبرنامج الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومكاتب المنسقين المقيمين (650 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 3-4 و 3-5 و 3-8 و 3-ب و 3-دال و 4-5 و 5-5 و 9-1 و 17-10 و 11-17
---	---

الهدف

تعزيز قدرة بلدان مختارة في آسيا والمحيط الهادئ على وضع سياسات واستراتيجيات للحد من عدم المساواة في الحصول على المنتجات الطبية الأساسية وتعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود.

خطة المشروع

كشفت جائحة كوفيد-19 عن أوجه عدم المساواة بين البلدان في آسيا والمحيط الهادئ وداخلها، وذلك في مجال إتاحة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحصول على اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات الجيدة والأمن والمأمونة والفعالة والميسورة التكلفة. وأدت الجائحة أيضا إلى إبراز مواطن الضعف والقصور القائمة في النظم الصحية داخل البلدان من حيث التمويل والموارد البشرية والتكنولوجيات. وبالتالي، هناك حاجة ملحة إلى تنويع القدرة الإنتاجية للمنتجات الطبية الأساسية (اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات) وتيسير استيرادها إلى آسيا والمحيط الهادئ، بسبل منها تأمين التكنولوجيات الأساسية لوضع واستخدام آليات التكامل والتجارة الإقليمية.

وسيعزز هذا المشروع قدرة بلدان مختارة في آسيا والمحيط الهادئ على وضع سياسات متسقة واستراتيجيات عملية بشأن التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتعاون الإقليمي لمعالجة أوجه انعدام المساواة في العرض والقدرات. ويتمثل الهدف الأوسع نطاقا في تمكين النظم الصحية الوطنية من تحقيق قدر أكبر من الشمول والقدرة على الصمود.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين قدرات خمسة بلدان في آسيا والمحيط الهادئ على وضع سياسات واستراتيجيات بشأن التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتعاون الإقليمي لمعالجة أوجه عدم المساواة في توافر المنتجات الطبية الأساسية والحصول عليها، وهو ما سيتجلى في تنفيذ خطط عمل وطنية في بلدان مختارة من أجل الحصول على المنتجات الطبية الأساسية على نحو أكثر شمولاً وتعزيز الشامل لخدمات الرعاية الصحية، مع التركيز على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	30,0
الخبراء الاستشاريون	296,0
سفر الموظفين	68,0
الخدمات التعاقدية	130,0
مصرفات التشغيل العامة	9,7
المنح والمساهمات	116,3
المجموع	650,0

قاف - تعزيز الاستثمارات من أجل العمل المناخي المنصف والمعدل في مرحلة التعافي بعد جائحة كوفيد-19

تتفذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبرنامج الإنمائي، ومكاتب المنسقين المقيمين (650 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 2-4 و 13-2 و 14-2 و 14-5 و 15-1 و 15-3 و 15-9 و 17-3 و 17-9 و 17-16
---	---

الهدف

تعزيز قدرة بلدان مختارة على تصميم السياسات لتسريع العمل المناخي والحلول المستمدة من الطبيعة دعماً لاستراتيجيات التعافي المراعي للبيئة في أعقاب جائحة كوفيد-19.

خطة المشروع

إن التحدي المتمثل في التخفيف من الآثار الخطيرة لتغير المناخ والحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ هو أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ومع ذلك فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تسير حالياً في اتجاه تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويهدد تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى التنمية بشكل أساسي في آسيا والمحيط الهادئ، وكثيراً ما يؤدي إلى تقويض التمتع بحقوق الإنسان وتفاقم التفاوتات المجتمعية من خلال إقبال كاهل الفقراء وأشد الفئات ضعفاً على نحو غير متناسب. ويجب على البلدان في آسيا والمحيط الهادئ أن تعجل باتخاذ الإجراءات الطموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من أجل حماية المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، والانتقال بسرعة نحو مسار إنمائي منصف منخفض الكربون وقادر على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

ويعني حجم الاستثمار المطلوب أن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وقادر على الصمود أمام تغير المناخ سيتطلب التحول من نهج العمل المعتاد في منظومة التمويل. وتؤدي أدوات التمويل المبتكرة وآلياتها والسياسات المرتبطة بها دوراً حاسماً في تعبئة رأس المال الاستثماري اللازم للتصدي لتغير المناخ والتعافي من آثار جائحة كوفيد-19. وسيدعم المشروع خمس دول أعضاء في آسيا والمحيط الهادئ في ثلاثة مجالات هي: (أ) فهم دور الحلول المستمدة من الطبيعة في التصدي لتغير المناخ؛ و (ب) زيادة الاستثمار في الحلول المستمدة من الطبيعة باستخدام آليات مبتكرة لتمويل المناخ؛ و (ج) تنفيذ الممارسات التجارية دعماً لهذه الحلول المستمدة من الطبيعة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز الاستثمار لتشجيع التنمية المنصفة وتسريع العمل المناخي في مرحلة التعافي بعد جائحة كوفيد-19، وهو ما سيثبت تحقيقه من خلال عدم عودة البلدان المستفيدة من المشروع إلى اتباع نهج العمل كالمعتاد، بل التطور نحو صنع سياسات أكثر مرونة ومراعاة للنظام الإيكولوجي تستفيد من التجارة الذكية وممارسات الاستثمار المراعي للبيئة. وسيتم دعم هذا النهج الجديد من خلال المنتجات المعرفية وأنشطة تنمية القدرات المقدمة في هذا المشروع.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	30,0
الخبراء الاستشاريون	320,0
سفر الموظفين	50,0
الخدمات التعاقدية	40,0
مصروفات التشغيل العامة	30,0
المنح والمساهمات	180,0
المجموع	650,0

راء - توسيع إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية

تتفذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع الأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة (350 000)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 2-8 و 3-8 و 3-9 و 9-ب و 17-17
---	---

الهدف

تعزيز قدرات المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة الحجم والحكومات والجهات التمكينية للأعمال التجارية على بناء شراكات إقليمية ودولية لتحسين عمليات الإنتاج والوصول إلى أسواق جديدة.

خطة المشروع

يجب على صناع السياسات اتخاذ إجراءات لإعادة البناء بشكل أفضل والتعجيل بإنشاء اقتصادات أكثر شمولاً ومرونة واستدامة حيث من المتوقع أن يكون الطريق إلى التعافي طويلاً وصعباً. ويجب على الجهات التمكينية للأعمال التجارية أيضاً تحسين اعتماد التكنولوجيا والمهارات المبتكرة والرقمية كي يتسنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم استعادة العمليات التجارية والحفاظ عليها، ويجب على رواد الأعمال أنفسهم البحث عن شراكات استراتيجية والاستفادة من الشبكات الإقليمية والعالمية لدفع عجلة نمو أعمالهم.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشراكات وتوسيع إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة العربية من خلال توفير بناء القدرات المحددة الهدف لكل من الجهات الحكومية والمؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإتاحة فرص التواصل والتحالفات الاستراتيجية، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المرأة وريادة الأعمال الشاملة للجميع. وعلاوة على ذلك، سينشئ المشروع منصة إقليمية تجمع القادة الإقليميين والدوليين من القطاعين العام والخاص من أجل الدعوة إلى السياسات والاستراتيجيات الشاملة واللازمة لدعم المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيشارك المشروع الدول الأعضاء في وضع أطر سياساتية محسنة بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعزز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتبني هياكل أساسية قادرة على الصمود لرعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين قدرة صناع السياسات في المنطقة العربية على وضع أطر سياساتية محددة الهدف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير قدرات الجهات التمكينية للأعمال التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال برنامج لتدريب المدربين في مجال ريادة المشاريع، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تنظيم مسابقات إقليمية في مجال ريادة المشاريع ومؤتمرات قمة إقليمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووضع مبادئ توجيهية للحكومات بشأن بناء الشبكات والشراكات لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز نموها.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
72,0	الخبراء الاستشاريون
24,0	سفر الموظفين
50,0	الخدمات التعاقدية
30,0	مصروفات التشغيل العامة
174,0	المنح والمساهمات
350,0	المجموع

شين - أدوات محاكاة ديناميكية لمعالجة أوجه القصور في تصنيف منصات المؤشرات الدولية في المنطقة العربية

تنفذه الإسكوا بالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (350 000)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 5-ألف و 5-باء و 5-جيم و 8-3 و 16-6 و 16-7 و 16-10 و 17-13 و 17-16 و 17-17
---	---

الهدف

تعزيز قدرة صناع السياسات على تحديد وتحليل مواطن القوة والضعف الوطنية في المؤشرات الدولية من أجل الاسترشاد بها في تصميم سياسات فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خطة المشروع

تواجه الحكومات العربية مجموعة من التحديات غير المسبوقة في مجال ضمان التعافي الواسع النطاق في أعقاب جائحة كوفيد-19 التي أثرت على جميع القطاعات ووضعت مكاسب التنمية في مجالات النمو الاقتصادي وانعدام المساواة وسوق العمل والمشاركة السياسية تحت الضغط. وستتوقف مواجهة هذه التحديات على قدرة الحكومات العربية على دعم الابتكار والإنتاجية والنمو الاقتصادي الإقليمي وتسخير التكنولوجيات الجديدة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، دأبت الإسكوا على وضع أدوات لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تصميم سيناريوهات للتغييرات والإصلاحات السياسية، وتقييم آثارها الاقتصادية والاجتماعية المحتملة، ووضع سياسات وطنية في مجال التكنولوجيا الرقمية والابتكار. ووضعت منصة لمحاكاة تأثير السياسات على مجموعة من المؤشرات الدولية التي تقيس نتائج التنمية الاقتصادية والبشرية للبلدان. ومن خلال هذا المشروع، سيتم تعزيز تجربة مستخدمي المنصة من أجل توسيع نطاق وصول الموظفين العموميين وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تقييم الأداء، وتصميم السيناريوهات، وتحديد الاختناقات والأولويات، والتعلم من أفضل الممارسات الدولية. وسيسهم المشروع أيضاً في تحسين الشفافية والمساءلة عن طريق تيسير الرصد ومساعدة صناع السياسات على محاكاة أثر السياسات على الأداء الوطني على النحو المقيس في هذه المؤشرات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يعزز هذا العمل قدرة دول أعضاء مختارة على تحسين أدائها في مجال المؤشرات الدولية، وهو ما سيثبت تحققه من خلال قيام البلدان المستفيدة من المشروع بتصميم خطط العمل ذات الصلة في هذا الصدد.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	18,0
الخبراء الاستشاريون	233,0
سفر الموظفين	41,0
الخدمات التعاقدية	8,0
المنح والمساهمات	50,0
المجموع	350,0

تاء - استخدام التنبؤات بالاتجاهات الكبرى وتحليلها لدعم عملية صنع القرار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا

تتفذه الإسكوا بالتعاون مع شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة ومكاتب المنسقين المقيمين (350 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: الغايات 1-باء و 5-جيم و 7-1 و 8-3 و 10-4 و 11-2 و 11-3 و 15-3 و 16-6 و 16-7
--	---

الهدف

تعزيز قدرة صناع السياسات على تحديد الاتجاهات الكبرى وتحليلها لتصميم سياسات فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خطة المشروع

الاتجاهات الكبرى هي قوى الاقتصاد الكلي والقوى الجيوستراتيجية التي تشكل العالم. والنجاح في تحديد الاتجاهات الكبرى وتحليلها واتخاذ إجراءات بشأنها أمر أساسي يتيح الحكومات خدمة مواطنيها. وقد يكون من الصعب على البلدان أن تفهم لماذا تتطور اقتصاداتها ومجتمعاتها بالطريقة التي تفعل بها اليوم، ناهيك عن التنبؤ بكيفية تطورها في المستقبل. ويسمح تحليل الاتجاهات الكبرى والتنبؤ بها للبلدان ببناء استراتيجية طويلة الأجل تكون استباقية بدلاً من أن تكون ردود أفعال، وفهم وضعها الراهن، لا بل أيضاً كفالة أن يكون لديها خطة للحفاظ على فعاليتها ومرونتها في المستقبل. ومن الضروري أن تكون لدى الحكومات القدرة على اختيار أنسب السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى التعامل مع هذه الاتجاهات الكبرى بطريقة يكون لها تأثير إيجابي على البلدان.

ونظراً للتحديات التي تواجه البلدان العربية، هناك حاجة ملحة للتفكير في المستقبل وفهم فوائد الاتجاهات الكبرى التي تواجهها المنطقة من أجل استكشاف السيناريوهات والمسارات المختلفة التي ستستعرض بها الدول الأعضاء في صنع السياسات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيدعم هذا المشروع ثلاثة بلدان نامية في غرب آسيا لاستخدام تحليل الاتجاهات الكبرى لوضع تنبؤات من شأنها تحسين قدرتها على وضع سياسات تتصل مباشرة بالأهداف.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز فهم فوائد تحليل الاتجاهات الكبرى وتصميم سياسات أكثر فعالية لتحقيق أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيثبت تحققه من خلال اعتماد أدلة وطنية بشأن استخدام تحليل الاتجاهات الكبرى والتنبؤ بها من أجل صنع السياسات ووضع تنبؤات من شأنها تحسين قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	20,0
الخبراء الاستشاريون	114,0
سفر الموظفين	23,5
الخدمات التعاقدية	105,4
مصروفات التشغيل العامة	2,0
المنح والمساهمات	85,1
المجموع	350,0

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الاستشارية والرقابية

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/76/7 و A/76/7/Corr.1

على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 ((A/76/6 (Sect. 35))، يجري تتبع الوفورات المتحققة، أو النقص في الإنفاق، والإبلاغ عنهما في سياق تقارير الأداء لكي تبت فيهما الجمعية العامة. إلا أن الأمانة العامة لا يمكنها أن تعزو هذه الوفورات إلى "تدابير الكفاءة" لأن عوامل متعددة تدخل في انخفاض الإنفاق النهائي عن مستوى الاعتمادات المرصودة. ويبرر كل تقرير أداء هذه الفروق بالإشارة إلى العوامل المعنية. وسيرد التحليل الكامل للنقص في الإنفاق لعام 2021 في تقرير الأداء المالي المقبل عن الميزانية البرنامجية لعام 2021، الذي ستنتظر فيه الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والسبعين.

سيدرج المبلغ المعاد تقدير تكاليفه المتعلق بحساب التنمية في تقرير الأمين العام المعنون "التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في معدلات أسعار الصرف والتضخم"، الذي ستنتظر فيه الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.

لا يستعين حساب التنمية بخبراء في تنفيذه؛ ولا يستعان إلا بالاستشاريين، لأن الخبراء يستخدمون أساساً في العمليات الحكومية الدولية. وترد في الفقرة 35-24 والجدول 35-3 من هذا التقرير لمحة عامة عن الخدمات الاستشارية، بما في ذلك بيان مفصل عن عدد الاستشاريين والتكاليف المرتبطة بذلك، فضلاً عن الفرق بين الخبراء الاستشاريين الوطنيين والدوليين. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مقترحات المشاريع لا تزال مؤقتة وأن الأرقام النهائية قد تختلف.

يرجى الرجوع إلى الفقرتين 35-13 و 35-24 من هذا التقرير.

وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة مرة أخرى إلى الأمين العام أن يواصل تتبع وتحديد الوفورات الناجمة عن تدابير الكفاءة التي ستنقل إلى خط الأساس لحساب التنمية، وفقاً لأحكام قراراتها المتعلقة بتمويل الحساب. وتوصي اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع منهجية واضحة لتتبع وتحديد الوفورات التي ستنقل إلى حساب التنمية وأن يقدم المنهجية المقترحة في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة ثالث عشر-11).

وتعرب اللجنة الاستشارية مرة أخرى عن قلقها لأن حساب التنمية لا يخضع لإعادة تقدير التكاليف، خلافاً لأبواب أخرى من الميزانية البرنامجية، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بالنظر إلى التحديات الراهنة التي تحول دون تحقيق وفورات على نحو متسق، إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية، للنظر فيه، في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة ثالث عشر-13).

وتأمل اللجنة الاستشارية أن يبلغ عن الاستشاريين والخبراء باعتبارهم بندين مختلفين في الميزانية، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن الاستعانة بالاستشاريين، بما في ذلك توزيع عدد الاستشاريين لكل مشروع والتكاليف المرتبطة بذلك، ومعلومات عن الفرق بين الخبراء الوطنيين والاستشاريين الدوليين، في سياق مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة ثالث عشر-18).

وترى اللجنة الاستشارية أن ثمة حاجة إلى ترشيد الاحتياجات من الموارد للسفر من خلال تحقيق أوجه الكفاءة وزيادة الاعتماد على الأدوات الإلكترونية والخبراء المحليين، بغية تخصيص المزيد من هذه

الموارد لتمويل المشاريع المستدامة لحساب التنمية (الفقرة ثالث عشر - 20).

هناك تكامل قوي بين حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني. ولكل من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة كيانات منفذة وأهداف مماثلة. غير أن حساب التنمية يمول المشاريع القائمة على الطلب والمنفذة على مدى فترة أربع سنوات في بيئات متعددة البلدان. ومن ناحية أخرى، يمول البرنامج العادي للتعاون التقني تدخلات وطنية محددة قصيرة الأجل وصغيرة النطاق ومدفوعة بالطلب تستجيب بطريقة مرنة للاحتياجات الإنمائية العاجلة وغير المتوقعة. ويعتمد البرنامج لتنفيذه على مستشارين إقليميين وأقاليميين مكلفين بالعمل في مختلف الكيانات الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، باستخدام المساعدة المؤقتة العامة. وكثيرا ما يُستخدم البرنامج لبدء واختبار أنشطة تنمية القدرات التي يجري بعد ذلك تكرارها على نطاق أوسع من خلال مشاريع حساب التنمية المتعددة السنوات والمتعددة البلدان. وغالبا ما يدير هذه المشاريع مستشارون يمولون من خلال البرنامج.

وتتضمن الفقرة 35-9 من هذا التقرير معلومات عن آليات التنسيق القائمة مع مكاتب المنسقين المقيمين لكفالة التكامل والاستخدام الفعال للموارد.

تماثل الحصة النسبية لكل كيان رائد في الشريحة الخامسة عشرة حصته في الشرائح السابقة وتستند إلى قدرته على التنفيذ. ومع ذلك، كما هو مبين في الفقرة 35-10 من هذا التقرير، تتفقد عدة كيانات معظم المشاريع، وفي حين أن الكيان الرائد وحده هو الذي يبلغ عن تخصيص الأموال، فإن أموال المشاريع يتم تقاسمها بين جميع الكيانات المنفذة.

كما هو مبين في المرفق الثالث للباب 35 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/6 (Sect.35))، تشير التوصية إلى إدارة الشركاء المنفذين، وليس إلى الكيانات المنفذة. ولا تُستخدم الترتيبات مع الشركاء المنفذين إلا في عدد محدود من المشاريع. وسينقل هذا الشاغل إلى الكيانات المسؤولة عن التنفيذ في المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد وثائق المشاريع.

وتكرر اللجنة الاستشارية مجددا أن التكامل بين البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية ينبغي كفالاته ومواصلة تحسينه من أجل تعظيم الأثر المشترك للأنشطة المنفذة من خلال الآليتين. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء تقييم لحساب التنمية لتحديد أوجه التكامل مع نظام المنسقين المقيمين، من خلال إنشاء آلية للتنسيق، وذلك بغية كفالة الاستخدام الفعال للموارد (الفقرة ثالث عشر - 25).

وتأمل اللجنة الاستشارية أن يجري تقاسم الموارد المخصصة للباب 35 على نحو أكثر إنصافا بين مختلف الكيانات (الفقرة ثالث عشر - 28).

ولا تزال اللجنة الاستشارية تعرب عن قلق مجلس مراجعي الحسابات إزاء إدارة الكيانات المنفذة وآليات الرصد والرقابة في مختلف الكيانات، وهي تأمل أن تقي المشاريع بالغرض وأن تتفقد بالكامل وفي الوقت المناسب (الفقرة ثالث عشر - 29).

المرفق الثالث

ولايات حساب التنمية

سيواصل برنامج العمل الاسترشاد بجميع الولايات الموكلة إليه على النحو المبين في القائمة الواردة أدناه.

قائمة الولايات

قرارات الجمعية العامة

التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)	270/74	حساب التنمية 235/52؛ و 220/53 ألف
تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح	12/52 بء	وباء؛ و 15/54؛ و 237/56